

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٥١

الأربعاء، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

السيدة بيرن ناسون	الرئيسة
السيدة إيرلندا	
الاتحاد الروسي	الأعضاء:
إستونيا	
السيد يورغنسن	
السيد الأدب	
السيدة ديشونغ	
السيد داي بنغ	
السيد دو ريفيير	
السيد دانغ	
السيد كيبونو	
السيد دي لا فوينتي راميريس	
السيد كاريوكي	
السيدة يول	
السيد أوغي	
السيدة ليكي	
السيدة توماس - غرينفيلد	
الولايات المتحدة الأمريكية	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
النرويج	
النيجر	
الهند	
السيدة بيرن ناسون	

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

العمليات الانتقالية للأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لأيرلندا

لدى الأمم المتحدة (S/2021/756)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ موجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/783) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-24507 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

العمليات الانتقالية للأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام
من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة (S/2021/756)

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمتي الإحاطتين التاليتين: فخامة السيدة إلين جونسون - سيرليف، الرئيسة السابقة لليبيريا؛ والسيدة صفاء العاقب آدم، رئيسة جمعية تنمية المجتمع السوداني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/756،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لأيرلندا، حيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر أيرلندا على عقد مناقشة

اليوم بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالعمليات الانتقالية في مجال حفظ السلام.

كما يعلم مجلس الأمن جيدا، إن حفظة السلام التابعين للأمم

المتحدة هم مجموعة استثنائية من النساء والرجال الذين يعرضون أنفسهم للخطر من أجل حماية الناس وتهيئة المجال للحوار وبناء الثقة السياسية وزرع بذور السلام في المستقبل. ولكن لم يكن المقصود من بعثاتهم أن تكون دائمة، والعمليات الانتقالية لا تتحقق بين عشية وضحاها.

إن العمليات الانتقالية عمليات معقدة تختلف باختلاف سياق كل بلد على حدة. وتتطوي على إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة واستراتيجيتها وأثرها بصورة متأنية في بلد ما. وهي لا تبدأ فقط عندما تقترب البعثة من نهايتها، ولكن عندما تصل أولى القوات إلى الميدان. ويعتمد النجاح على التعاون المبكر والمستدام بين البعثات الميدانية والحكومات المضيفة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء المحليين والعالميين. كما يعتمد على بناء الثقة مع الناس والمجتمعات التي توجد هناك لخدمتها.

والخفض التدريجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن أن يكون لحظة مثيرة بالنسبة لبلد يخرج من النزاع ويتطلع إلى السلام، ولكنه أيضا لحظة تنطوي على خطر متزايد. إن سنوات من بناء السلام والمكاسب التي تحققت في مجال الحماية معرضة للخطر. ويمكن أن يتفاوت الاهتمام والتركيز العالميان، بما في ذلك ربما تركيز المجلس. ولا يزال هناك عمل يتعين القيام به للتأكد من أن بذور السلام يمكن أن تزهر.

إن توطيد السلام وبناء القدرة على الصمود وتجنب تجدد النزاعات مسائل تقع في صميم الخطة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات. وقبل ثلاث سنوات، أطلقت مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لجعل عملياتنا أكثر كفاءة وتأثيرا، بما في ذلك بعد العمليات الانتقالية للبعثات. وفي وقت سابق من هذا العام، أطلقت المرحلة الجديدة من مبادرة العمل من أجل حفظ السلام للتركيز على مجالات العمل الرئيسية وحماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس بينما تقوم البلدان بتلك العمليات الانتقالية. ونحن ملتزمون بتحسين العمليات الانتقالية باستمرار والتعلم من الدروس المستفادة من البعثات السابقة.

الدرس الأول هو أن المشاركة السياسية ينبغي أن تستمر طوال العملية الانتقالية وما بعدها. وبعد العمليات الانتقالية، ينبغي أن نعزز تركيزنا على التعاون مع الحكومات المحلية والوطنية لإعادة بناء النظم الحيوية. وعمل لجنة بناء السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمكاتب الإقليمية والمبعوثين يكتسي أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى.

المانحين. وكثيرا ما يتزامن إغلاق بعثة للأمم المتحدة مع تقلص تدفقات المعونة وتراجع إمكانية التنبؤ بها. ويمكن أن يشكل ذلك المأزق المالي خطرا كبيرا على بلد لا يزال يتخذ تلك الخطوات الأولية نحو السلام والتنمية المستدامين.

ويهدف صندوق بناء السلام إلى سد هذه الثغرات جزئيا. ويشكل دعم عمليات الانتقال إحدى النواذ الثلاث ذات الأولوية للصندوق، حيث يستهدف تخصيص ٣٥ في المائة من الاستثمار السنوي لذلك السياق. ولكن، ستكون هناك حاجة إلى موارد أخرى كثيرة.

وأرحب بقرار الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تمويل بناء السلام في العام المقبل. وبما أن الطلب على الدعم من صندوق بناء السلام لا يزال يفوق الموارد المتاحة، يجب أن نبنى زحما. ويتعين علينا أن نقابل التزام الدول الأعضاء ببناء السلام بنتائج ملموسة في كيفية تمويل الالتزام.

والدرس الأول هو دعم السلطات الوطنية في حماية الناس وإعادة البناء من أجل المستقبل. وعندما تغلق بعثة للأمم المتحدة أبوابها، فإن المخاطر التي يتعرض لها المدنيون والفئات الضعيفة لا تختفي ببساطة. فيتعين علينا مساعدة الحكومات على إنشاء نظم للأمن والحماية. ولا بد لنا من أن نكفل أن تفي أطراف النزاعات بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. إننا بحاجة إلى مساعدة المجلس للتصدي لأي تهديدات متبقية للمدنيين. فعلى سبيل المثال، تشكل الحالة في دارفور تنكيرا صارخا بضرورة توخي اليقظة. فقد كان اتفاق جوبا للسلام، الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، علامة ملهمة على إحرار التقدم، غير أن الخفض التدريجي لبعثة حفظ السلام وإنشاء البعثة السياسية كانا مصحوبين بعنف قبلي متكرر.

وتذكرنا تلك الحالات وغيرها الكثير من الحالات المثيرة للقلق العميق بأن السلام عملية طويلة. ونادرا ما يكون المسار مباشرا. ولا يزال دور العالم والمجتمع العالمي أساسيا في الوقت الذي تواصل فيه تلك البلدان مسيراتها. إن السلام ممكن. والسلام ضروري. والسلام هو السبيل الوحيد إلى مستقبل مستدام. ولذلك، فإنني أتطلع إلى

فعلى سبيل المثال، كان العمل الدؤوب الذي قام به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حاسما في مواصلة المشاركة في كوت ديفوار وليبيريا وغينيا - بيساو. وفي السودان، أدارت الأمم المتحدة واحدة من أكثر عمليات إعادة التشكيل تعقيدا في التاريخ الحديث، إذ قامت بالخفض التدريجي لبعثة حفظ السلام مع توسيع نطاق بعثة سياسية خاصة. وقد كرست تلك البعثة لإنجاز عملية سلام مستدامة ومملوكة وطنيا في الوقت الذي يواصل فيه البلد مسيرته نحو الانتعاش والتنمية المستدامة.

وهذا يقودني إلى الدرس الثاني، وهو أهمية القيادة والملكية الوطنيتين للمرحلة الانتقالية. ويمكن لبعثات حفظ السلام أن تساعد على وضع البلد على المسار الصحيح، ولكن ما من أحد عدا أصحاب المصلحة الوطنيين يمكنه الإبقاء عليها هناك في الأجل الطويل. وهذه الفكرة تقع في صميم المرحلة الجديدة من مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لدينا. ونريد أن نتأكد من أن المؤسسات الحكومية الوطنية والشركاء وجماعات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي تمثل النساء والأقليات والشباب، تتعاون كافة للنهوض بالسلام وبناء مؤسسات تمثيلية حقا وسريعة الاستجابة ومسؤولة.

وعلى سبيل المثال، أعقب انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعتي كاساي خطة انتقالية مرجعية مفصلة للانسحاب الكامل بحلول عام ٢٠٢٤، إذا ما استوفيت شروط إحلال السلام. وقد وضعت الخطة مع الحكومة الوطنية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجلس. كما تشمل الدعم المقدم لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تقوم بتعزيز النظم والمؤسسات الاقتصادية والأمنية والقانونية والقضائية في المستقبل. ويجب أن يكون قادة وشعوب البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية المهندسين النهائيين للسلام، وأن تضطلع الأمم المتحدة والمجتمع العالمي بأدوار داعمة.

والدرس الثالث هو أهمية التمويل المستدام للعمليات الانتقالية. ومع تساؤل الاهتمام العالمي، يمكن أن يتبع ذلك قريبا تساؤل اهتمام

إلى الإسهامات الهائلة التي قدمتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما وهي تعمل مع مجلس الأمن، لضمان استمرار نجاح الأمم المتحدة في أدوارها في حفظ السلام وبناء السلام. ونحن على اقتناع راسخ بأن السلام الحقيقي يجب أن يكون حقا في قلوب الرجال والنساء في أي أمة. ومن المهم لأهالي أي بلد مزقته الحرب أن تعتمد السلام بعد ذلك أسلوبا للحياة.

أنتقل الآن إلى ليبيريا، بعد إذن المجلس. لعل الأعضاء يذكرون أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا صُنفت في مرحلة ما، على مدى فترة ١٥ عاما، ضمن أكبر عمليات نشر لقوات حفظ السلام في العالم، متألّفة من نحو ١٥ ٠٠٠ فرد عسكري. وقد عمل، في ذروتها، ١٨٠ ٠٠٠ من حفظة السلام، ١٦ ٠٠٠ من أفراد الشرطة وأكثر من ٢٤ ٠٠٠ موظف مدني في أوقات مختلفة خلال فترة الحرب. وينظر إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي على أنها ناجحة.

ويعزى النجاح إلى حد كبير إلى الدعم الإقليمي القوي والمشاركة مع الدول الأعضاء الـ ١٥ في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولعل المجلس يذكر أن الهيئة الإقليمية التي شكلت في البدء فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي التي تحولت إلى بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا التي صارت سلف بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ويرجع ذلك إلى الدعم القوي من شركاء ليبيريا في التنمية الدولية، مثل الولايات المتحدة والسويد والهند وأيرلندا والاتحاد الأوروبي. ونشكر حكومة الهند بشدة على إدراج ومشاركة وحدة نسائية هندية، ما أثر تأثيرا إيجابيا على جهود الحكومة الليبيرية الرامية إلى اجتذاب النساء إلى النظام الأمني في البلد.

ونشيد بالجهود التي بذلت خلال فترة ولاية البعثة من أجل الاتساق والتعاون عبر منظومة الأمم المتحدة مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وقد شاركت نائبة الأمين العام في ملاحظاتها في ليبيريا بمناسبة انتهاء البعثة إلى خطط الأمين العام لتمكين منظومة الأمم المتحدة بأسرها من أن توحد الأداء - على نحو أكثر اتساقا وتعاونيا وبطريقة أكثر تكاملا،

العمل مع المجلس لمواصلة تعزيز العمليات الانتقالية والسعي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام لجميع الشعوب في جميع البلدان.

الرئيسة (تكلّم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام شكرا جزيلا على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة جونسون - سيرليف.

السيدة جونسون - سيرليف (تكلّم بالإنكليزية): أود أن ألتزم بالبروتوكولات القائمة وأهنئكم، سيدتي الرئيسة، ومن خاللكم، حكومة ألوشعب أيرلندا، على تولي بلدكم قيادة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر.

وأود كذلك أن أشكر الهند حكومة وشعبا على قيادتهما للمجلس في شهر آب/أغسطس. إن ما يثير الانتباه أن أيرلندا والهند، والعديد من الدول الأخرى الممثلة حول الطاولة، ساهمت بقوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وإنني وجميع الليبيريين ممتنون إلى الأبد للبلدان والحكومات والشعوب الصديقة.

ويشرفني اليوم أن أستجيب لطلب تقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن أهمية النظر في العمليات الانتقالية لحفظ السلام، وأن أشاطر معالي الأمين العام هذه الفرصة. وأشكر الأمين العام على القيادة التي أظهرها في إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وإنني كرئيسة سابقة لبلد يتشاطر حدودا مشتركة وصدقات قوية، أبدأ بغينيا، مشيرة إلى إدانة الانقلاب من قبل قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والالتزام بمجتمع ديمقراطي مكرس للالتزام بالدستور وسيادة القانون.

يظل تدخل مجلس الأمن لحفظ السلام - بوصفه الحارس العالمي للعالم - أكثر ما يُطلب في أجزاء العالم المعرضة للنزاعات. وعلى الرغم من أن تدخلات حفظ السلام مكلفة، من حيث الأرواح والموارد، من المهم أن ينظر إليها على أنها ناجحة، ليس فقط في استعادة الأمن ولكن كذلك في تمكين السلام المستدام. وتجدر الإشارة

يظان معروفين عالميا كخوذ زرقاء. ولذلك، من الأهمية بمكان لضمان نجاح العمليات الانتقالية أن تكون عمليات حفظ السلام مملوكة وطنيا ومتكاملة ومتسقة ومستدامة. فنجاح العملية الانتقالية يحدد إلى حد كبير النجاح العام للبعثة.

وإحدى الطرق التي يمكن لمجلس الأمن أن يدعم بها تلك العناصر الهامة للنجاح هي إدراجها في ولاية البعثة، كما تتطلب النظر فيها في الإحاطات العادية والتقارير المستكملة التي تقدمها البعثة إلى المجلس. وينبغي تطوير ودعم أنشطة محددة قابلة للقياس ورصدها وتقديم التقارير عنها، بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني، وكذلك مع مجموعات النساء والشباب، في إطار تقرير التدخل الشامل للبعثة المقدم إلى المجلس.

وكما لاحظ الكثيرون على نحو مستصوب، فإن استعادة السلام واستدامته عملية تتجاوز نطاق مجرد إسكات البنادق ونزع سلاح المتحاربين و/أو المقاتلين السابقين. فهي تمتد إلى تمكين المجتمع الذي يشهد النزاع من التصدي بنجاح وبصورة مستدامة لأسباب النزاع بعد فترة طويلة من انتهاء العملية وبعد فترة طويلة من إغلاق بعثة حفظ السلام رسميا. ويجوز للمجلس، لكي يفعل ذلك بفعالية، أن ينظر في إمكانية وضع مؤشرات عملية وقابلة للقياس تكفل مشاركة مدروسة تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع، ولا سيما المجتمع المدني والنساء والشباب والأقليات.

ويجب القول أيضا إن تجربة المشاركة النشطة للمرأة في عمليات حفظ السلام في ليبيريا وفرت للمرأة الليبيرية شعورا ضروريا بالأمل المتجدد لنجاح البعثة، فضلا عن فرصة تبادل الخبرات، مما أدى إلى تغييرات في المواقف والتصورات القديمة عن قيمة المرأة. وقد أفضى ذلك إلى تجدد التقدير الذي تحظى به المرأة في ليبيريا. وعلى الرغم من أن ذلك لم يُترجم ذلك بالضرورة إلى ثقة كاملة، فإن وجودها ألهم قدرا من الثقة، لا سيما بعد انسحاب الخوذ الزرقاء. وتكريات ذلك الأمر ما زالت عالقة في الأذهان.

ويجب أن يكون أحد معالم التخطيط للمرحلة الانتقالية هو التدبير المؤسسي لإصلاح الأمن الوطني وسيادة القانون. ومن الثابت أن

مع تقديم الدعم في الوقت المناسب إلى الحكومات الوطنية. إننا نشكر الأمين العام على تلك الإصلاحات، التي أصبحت الآن في منظومة الأمم المتحدة الموحدة. ويسرني أن أبلغكم بأن منظومة الأمم المتحدة في ليبيريا تعمل اليوم كما تصورها وتعمل على نحو أكثر اتساقا، مع ضمان إقامة علاقات أكثر فعالية ودعم متكامل وشراكات مثمرة مع أصحاب المصلحة الوطنيين. غير أنني لن أكون صادقة تماما إن قلت أن العمليات كانت خالية من الأخطاء.

ويقول تقرير لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا محقا - أن التحديات التي تمت مواجهتها في البلد كانت صعبة، أن تقود بلدا أنهكته ثلاثة عقود من النزاع الأهلي، ببنية تحتية مدمرة واقتصاد منهار وعدم وجود قطاع أمني ومؤسسات دولة قادرة على توفير الخدمات الأساسية لشعبها. وبالإضافة إلى تلك التحديات، واجه البلد تدهورا حادا في الاقتصاد نتيجة لآثار الإيولا وفقدان دعم مالي كبير بانسحاب قوات حفظ السلام. ويشير ذلك إلى ضرورة وضع خطط انتقالية تعترف بخصوصيات البلدان وظروفها الخاصة، ولا سيما في حالات ما بعد انتهاء النزاع وتوخي المرونة في تلك الخطط لمعالجة هذه الظروف، على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومة.

ومع ذلك، يسرني أن أبلغكم بأن بلدنا لا يزال اليوم، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الانسحاب النهائي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، يعيش في سلام إلى حد كبير مع نفسه ومع جيرانه. وعلاوة على ذلك، تفخر ليبيريا بأنها تساهم بوحدة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وبالنيابة عن شعب ليبيريا، أشكر جميع الدول الأعضاء، ولا سيما مجلس الأمن، على الدعم الذي قدم لليبيريا عندما كنا في أمس الحاجة إليه. ويجب على مجلس الأمن أن يعيد النظر باستمرار في الفرص المتاحة لوضع نماذج أكثر نجاحا لعمليات حفظ السلام وأن يفي بمسؤوليته العالمية عن صون السلم والأمن الدوليين - ولكن ليس بالضرورة باتباع النهج الواحد المناسب للجميع، لأن اللون والخوذة

أكبر التحديات التي يواجهها المجلس، في رأبي المتواضع. ويجب أيضا تغيير الولاية الهامة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. والتغيير الذي نسعى إليه تغيير يجب أن نؤمن به لضمان حدوثه. وما من مكان يتجلى فيه هذا الواقع بصورة أوضح من طاوله مجلس الأمن، التي تمثل سلطة العالم.

وباعتباري أفريقية، لا يسعني أن أختتم بياني دون أن أعتنم هذه الفرصة لمخاطبة هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة وتذكيره بالموقف المنطقي للاتحاد الأفريقي، كما أعرب عنه في توافق آراء إزولويني، من أجل تحسين وزيادة التمثيل الكامل لأفريقيا وغيرها من البلدان والمناطق في عالمنا في مجلس الأمن. وتستحق أفريقيا مثل هذا النظر لأجل تمثيلها بشكل دائم فضلا عن أنها أيضا من بين المناطق التي تحتاج بشكل عام لعمليات لحفظ السلام. ونرى أنه يمثل هذا التغيير - وبمزيد من الإنصاف في تكوين مجلس الأمن - سنحقق المزيد من النجاحات في بلوغ الهدف الشامل لعالمنا لأجل الحفاظ على وجوده. لقد حان الوقت لتغيير المجلس. ومن الصعب قبول التغيير ولكنه ضروري للنجاح في بناء عالم أفضل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة جونسون - سيرليف على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن للسيدة آدم.

السيدة آدم (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئيس مجلس الأمن وحكومة أيرلندا، والأمين العام أنطونيو غوتيريش وأعضاء مجلس الأمن، وكذلك السيدة إلين جونسون - سيرليف. وأنه أيضا بحضور السيدة ديوب ونساء أخريات عرفهن وأعمل معهن.

يشرفني ويسعدني أن أستمع إلى هذه البيانات القوية التي ألقاها كبار أصحاب المصلحة الدوليين، فضلا عن روح هذه الجلسة. ويسرني أن أتأمل تجربتي المتواضعة في العيش في منطقة نزاع في السودان وأن أعبر عن صوت المرأة السودانية في كفاحها خلال الثورة وقبل ذلك خلال النزاع المسلح في دارفور بغية إحلال السلام المستدام. وأشكر مجلس الأمن وآمل أن تكون هذه هي شهادتي.

انهيار قدرات المؤسسات على السعي العادل إلى التقيد بسيادة القانون وإنفاذها، علامتان على إثارة نزاعات جديدة أو إشعال نزاعات قديمة. ولذلك، يجب أن يكفل التخطيط للمرحلة الانتقالية تخفيضا مسؤولا ومنظما لقوات الأمم المتحدة، وأن تكون الحكومة الوطنية وقطاعها الأمني على استعداد للدفاع عن جميع السكان وحمايتهم، ولا سيما المدنيين، في إطار برنامج جديد مملوك بالكامل، بمشاركة المواطنين النشطة على مختلف المستويات بشأن استمرار سيادة القانون.

وهذا يبرز أهمية إدماج بناء السلام في وقت مبكر جدا في التخطيط للتدخل في مجال حفظ السلام. وكما أثبتت ليبيريا، عندما يُمكن الائتلاف من العمل معا والوفاء بمهامهما ككيان واحد، يكون الهامش الإجمالي لنجاح بعثة حفظ السلام أعلى بكثير وتقل بشكل كبير إمكانية العودة إلى النزاع. وأشكر الأمين العام على إجراء التغييرات الضرورية في هذا الصدد. كما أشكر مجلس الأمن على إدراكه لقيمة لجان بناء السلام وتقديم دعم أفضل لها من خلال الأنصبة المقررة.

فبناء السلام يساعد البلدان على منع نشوب النزاعات. وربما نحتاج إلى النظر بصورة أوثق في بعض مناطق العالم من أجل المشاركة المبكرة في السلام وحل النزاعات. لقد أنفق ما يقرب من ٨ بلايين دولار على عمليات حفظ السلام في ليبيريا. وبتركيز جديد، قد ننفق أقل في منع نشوب نزاعات جديدة في بلدان مثل الكاميرون وميانمار، حيث تتزايد أصوات التحذير بشكل مستمر.

وأخيرا، يواجه عالمنا الآثار المدمرة لجائحة مرض فيروس كورونا والتحديات الحالية لتغير المناخ. وفي ظل هاتين الأزمتين الكبيرتين، تتكشف أوجه عدم المساواة والظلم على الصعيد العالمي. وتتعرض تعددية الأطراف للخطر. والواقع أننا نواجه الحاجة الملحة للعمل معا، على نحو أكثر شمولا، لمواجهة حقائق عالمنا المتغير.

والواقع أن عالمنا لا يزال يتغير. فقد تغيرت طبيعة النزاعات والتحديات التي تواجه تعايشنا السلمي على أمتنا الأرض. إن كيفية سعينا إلى حل النزاعات في خضم النزاعات القائمة وكيفية منع نشوب النزاعات في الأماكن التي يبدو من المرجح أن تتشب فيها تظل أحد

والميليشيات وانتشار الأسلحة في المنطقة. وفي مواجهة هذا الوضع اضطلعت العملية المختلطة بدور بعثة لحفظ السلام الأمر الذي سبب لها قيودا كثيرة، وهو أمر ربما يكون موضوعا للمناقشة.

وكما قلت، فإن استراتيجية الخروج للعملية المختلطة قد نفذت على عجل فخلفت وراءها وضعا أمنيا هشاً في دارفور إلى جانب النزاع القبلي. واستمر هذا الوضع خلال فترة الحكومة الانتقالية - معظمه حالياً في دارفور على الرغم من وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ولا تزال البعثة المتكاملة التي تفتقر إلى ولاية في مجال الحماية تواجه التحديات نفسها: الوضع الأمني الهش واتفاق سلام جزئي يمثله اتفاق جوبا للسلام. وبدون أن تكون لديها ولاية للحماية أو حفظ السلام، لن تتمكن من التصدي للقتال الدائر حالياً في دارفور أو لحوادث القتل واغتصاب النساء والفتيات ونهب القرى على أيدي الميليشيات المسلحة. وكما هو الحال في بلدان أخرى في أفريقيا، فإن النساء هن ضحايا النزاع.

وأود أن أؤكد أن الناس يشعرون بالقلق العميق من الثغرات في حماية وأمن المدنيين في حالات النزاع وأوضاع النساء والفتيات في معسكرات النازحين واللاجئين. وازداد ذلك الشعور بالإحباط في إقليم دارفور، في السودان، وخاصة بعد انسحاب العملية المختلطة بوصفها بعثة لحفظ السلام مكلفة بحماية المدنيين. وكثيراً ما تقع حوادث القتل ونهب القرى واغتصاب النساء والفتيات في مناطق النزاع وخلال الاشتباكات القبلية. وتدعو نساء المجتمعات المحلية ورجالها وشبابها إلى تشكيل حكومة مدنية ديمقراطية يتمثل فيها دور قطاع الأمن والجيش والشرطة في حماية المدنيين والدستور والمساعدة في إجراء الانتخابات وتوفير الأمن خلال الفترة الانتقالية الدستورية.

إن من أسباب الإحباط التي يشعر بها المواطنون السودانيون في دارفور، وخاصة النساء، الطابع الحصري للعملية الأمنية وإحجام الجيش عن التعجيل بعملية إصلاح قطاع الأمن. علاوة على ذلك نعتقد أن أعضاء المجتمع المدني والنساء ينبغي أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من إصلاح القطاع الأمني ورصد المساءلة لأجل التحول

لقد أبهر الشعب السوداني العالم بالدور الحيوي للمرأة والشباب في قيادة الثورة التاريخية السلمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. لقد أنهت الثورة نظام البشير العسكري الوحشي بعد ٣٠ عاماً من الحرب والاضطرابات السياسية في أجزاء مختلفة من السودان ودارفور. وأسفر هذا التغيير عن مفاوضات صعبة بين المدنيين والجيش للتوصل إلى اتفاق مختلط بشأن الحكومة المدنية - العسكرية من خلال الإعلان الدستوري. وهذا يمثل الطريق لحكم الفترة الانتقالية في السودان في إطار من الحرية والسلام والمساواة. وفي هذا الصدد، أحبي جميع الشباب الذين شاركوا في تلك العملية الرامية إلى أن تؤدي إلى تحول ديمقراطي.

وبعد عملية الانتقال في السودان في عام ٢٠٢٠، أعطيت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ولاية جديدة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة للمشاركة في بناء السلام ومساعدة الشعب السوداني على إكمال تحقيق السلام، بهدف البناء والمساعدة على المضي قدماً نحو التحول الديمقراطي خلال الفترة الانتقالية في البلد. إنني أضع في الاعتبار مساهمات المتكلمين السابقين. وفي الوقت نفسه، غادرت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور - وهي بعثة لحفظ السلام بموجب الفصل السابع ولديها ولاية للحماية - السودان في إطار استراتيجية خروج متعجلة تاركة دارفور في حالة لا سلام فيها ولا حرب وفي وضع أمني هش.

ووفرت هاتان البعثتان، إحداهما لها ولاية لحفظ السلام وأخرى تتمثل ولايتها في بناء السلام، دروساً كثيرة مستفادة.

ونشيد بالدور الحاسم الذي أدته العملية المختلطة خلال وجودها في دارفور بدعم من المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي. لكن ونظراً لعوامل عديدة، نرى أنها فرصة ضائعة للاستفادة القصوى من البعثة - على النحو التالي.

أولاً، شكّل انعدام الإرادة السياسية لدى النظام العسكري السابق للبشير عقبات في تحقيق ذلك الهدف، وكذلك اتفاقات السلام الموقعة جزئياً، بالإضافة إلى التجزئة وانتشار الكثير من الجماعات المسلحة

ذلك، ينبغي أن تكون جماعات وشبكات المجتمع المدني جزءاً من تنفيذ العنصر المصمم لحماية المرأة من العنف الجنساني، ولا سيما في مخيمات المشردين داخلياً في دارفور، مع التشاور مع شبكات وجماعات حماية المرأة وإشراكها لمساعدة النازحين داخلياً في دارفور ومناطق النزاع، حيث تحظى العملية بملكية وقيادة وطنية من خلال مشاركة مجدية.

ولا غنى عن عنصر أنشطة بناء السلام لتمهيد الطريق أمام المجتمع المدني السوداني، ولا سيما النساء والشباب والجماعات المتضررة من الحرب، من أجل المشاركة في جميع أنشطة كسب العيش وبناء المجتمعات المحلية وإعادة الإدماج خلال الفترة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، ستساعد أنشطة بناء السلام المجتمعات المحلية المتضررة على المشاركة في العملية الديمقراطية الوطنية من خلال التشاور والمشاركة في وضع الدستور ونظام الحكم المحلي.

ولكي تساعد الأمم المتحدة السودان على إقامة عملية ديمقراطية وطنية، يجب عليها أن تساعد على تنفيذ اتفاق جوبا للسلام حتى يتمكن الناس من رؤية ثمار الاتفاق عندما ينفذ فعلاً في الميدان، ولا سيما في دارفور ومناطق النزاع، من حيث الأمن والحماية والعدالة وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، يجب أن تساعد النازحين داخلياً على العودة إلى المخيمات الآمنة والقرى المحمية، ولا سيما في وسط وغرب دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ الفوري لإصلاح قطاع الأمن أمر حاسم لتشجيع الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام على تنمية الثقة والانضمام إلى محادثات السلام الحالية في جوبا. ومن خلال بناء السلام الشامل، الذي هو دور من أدوار البعثة بدعم من مجلس الأمن، ستتحرك الأطراف السودانية المتنازعة من خلال الحوار السلمي نحو التحول الديمقراطي للمساعدة على تشكيل الدستور، مع تحول الجماعات المسلحة إلى أحزاب سياسية تستعد للانتخابات.

ومن الضروري أن يقدم مجلس الأمن المساعدة عن طريق البعثة لمساعدة الأطراف على إجراء إصلاح فوري لقطاع الأمن وسد الثغرة التي خلفتها العملية المختلطة في حماية المدنيين والنازحين داخلياً.

الديمقراطي ووفقاً لاتفاق جوبا للسلام. فضلاً عن ذلك، تعتبر قضايا العدالة الانتقالية المتعلقة بضحايا الحرب مسألة أخرى حاسمة لعملية انتقالية أكثر اتساقاً وتكاملاً. وما يزال الضحايا بانتظار تحقيق سيادة القانون والعدالة الانتقالية.

ومن الأهمية بمكان أن تشارك المرأة بصورة فعالة خلال الفترة الانتقالية. ونحن نعلم أن المرأة السودانية قد أحدثت تغييراً من خلال الثورة ومن خلال اتفاقات السلام في دارفور وأجزاء أخرى مثل جبال النوبة. بيد أن المشاركة الفعالة لا تعني أن تشارك النساء بمن فيهن الشابات على قدم المساواة في المسار الثاني لعملية السلام - حيث يتم تكليفهن دائماً بدور المراقب في عمليات السلام فحسب - بل أيضاً المشاركة بصفة أصحاب المصلحة، علاوة على مشاركتها على مستوى الأحزاب السياسية.

ويجب أن يشمل ذلك النساء في الحيز العام - على مستوى القاعدة الشعبية، وفي المناطق الريفية، وفي رابطات المزارعين والبدو - فضلاً عن النازحين واللاجئين العائدين إلى قراهم. كما يجب أن تكون جزءاً من جميع اللجان التي أنشئت بواسطة اتفاق السلام، وفي إصلاح الحكم وفي إعادة بناء السودان. وعلى الرغم من كفاح المرأة السودانية من أجل إدراج البعد الجنساني في العملية الانتقالية، فإن التمثيل الحالي للمرأة في الحكومة الانتقالية يقل كثيراً عن الحد الأدنى لمشاركة المرأة البالغ ٤٠ في المائة والمنصوص عليه في الإعلان الدستوري واتفاق جوبا للسلام. وينص القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أيضاً على مشاركة المرأة وحمايتها.

إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان مكلفة بالمساعدة في التحول الديمقراطي، ولذلك فإنها تحتاج إلى الدفع نحو تعزيز الإرادة السياسية لجميع الأطراف من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية للسودان التي وضعت عملاً بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واعتمدها الحكومة الانتقالية. وهذا هو أحد عوائد الثورة. وينبغي أن تكون الدعوة والمشاركة من جانب جماعات وشبكات المجتمع المدني النسائي جزءاً من عملية آلية الرصد. وعلاوة على

وينبغي استعراض ولاية البعثة لتشمل عنصراً لحماية منطقة دارفور، وحيث يمكن لبعثة مقبلة للاتحاد الأفريقي أو للأمم المتحدة على أعلى مستوى أن تأخذ في حسابها استراتيجياً الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وعلى أية حال، سيظل لدى شعب السودان الأمل في تحقيق السلام الشامل إذا أظهرت الأطراف الفاعلة في الحكومة الانتقالية، من الجانب المدني والعسكري على السواء، الإرادة السياسية القوية والرغبة في إجراء هذا التغيير من خلال الحوار النشط، ومن خلال إجراء مشاورات وطنية وإشراك النساء والشباب في العملية.

وأخيراً، لا يمكن أن يحدث أي مما سبق من دون الدعم الدولي الذي حظينا به من قبل، أي من دون التمويل. ولذلك نشكر المجتمع الدولي على تمويله ودعمه الأمني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة آدم على إحاطتها.

وأرحب الآن ترحيباً حاراً بحضور معالي السيدة ميناكاشي ليكي، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيدة ليكي (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أهني أيرلندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وأود أيضاً أن أشكر الرئيسة على عقد المناقشة المفتوحة المهمة اليوم بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التركيز على التحولات. إنها مبادرة تأتي في أوانها بشأن جانب هام جداً من جوانب حفظ السلام، ونحن نقدر ذلك.

وأود أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الشاملة. وأشكر أيضاً السيدة إلين جونسون - سيرليف، الرئيسة السابقة لليبيريا، على مشاركتها تجربة ليبريا فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتحول اللاحق. وتقيم الهند علاقة ثنائية فريدة مع ليبريا، ونحن نقدر هذه العلاقة تقديراً بالغاً. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسيدة صفاء العاقب آدم، رئيسة جمعية تنمية

وينبغي أن تشمل هذه المساعدة الدعم التقني في مجال تحديد الأسلحة وجمعها أثناء عملية إصلاح قطاع الأمن. ويجب توفير التدريب على بناء القدرات والتدريب الجنساني وعلى مدونة قواعد السلوك لموظفي قطاع الأمن. وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، يجب إنشاء صندوق للمضحايا يقدم التعويضات وجبر الضرر والدعم النفسي لضحايا الحرب.

وينبغي للبعثة أن تساعد على إشراك المجتمع المدني في إصلاح قطاع الأمن والدعوة إلى تحول ديمقراطي يؤدي إلى بناء حكومة مدنية. ويجب أن تدعم بناء وتعزيز المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات الشباب والنساء، استعداداً للانتخابات والتشاور من أجل وضع الدستور. ويجب أن تدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية التي وضعت عملاً بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل تحقيق مشاركة هادفة للمرأة على جميع المستويات خلال الفترة الانتقالية. ويجب أن تساعد البعثة الحكومة الانتقالية على الانتهاء من إنشاء هيكل حكومي في شكل هيئة تشريعية أو برلمان، وتعيين لجان حكومية، ولا سيما لجنة للسلام ولجنة نسائية، والمحكمة الدستورية ونظام لإصلاح العدالة.

وأخيراً، فيما يتعلق بالتوصيات، ومع مراعاة أننا شهدنا وجود المجتمع المدني وبعثة حفظ السلام وبعثة بناء السلام في أرضينا، نعتقد أنه ينبغي نشر بعثة حفظ السلام حيثما يتم الاتفاق على سلام نهائي - وليس السلام الجزئي فحسب. وبالإستفادة من الدروس المستفادة من دارفور والولاية الحالية للبعثة في السودان، يوصى بشدة بالأخذ بنهج كلي أو قابل للتكيف يمزج بين بناء السلام وحفظ السلام، وتدعو الحاجة إلى اتباعه في الحالة الراهنة في المنطقة. وسيساعد هذا النهج الشامل على سد الثغرات في حماية النازحين داخلياً والمدنيين في سياق أممي هش. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن التحول الديمقراطي لن يحدث من دون السلام.

إن تمويل تنفيذ اتفاق السلام وتنمية المجتمع المدني ومختلف أنشطة بناء السلام أمر بالغ الأهمية. وتوفير سبل العيش والتمكين الاقتصادي للشباب والنساء أمر بالغ الأهمية، لا سيما في ظل الوضع الاقتصادي الحالي في السودان.

السلام إلى بناء السلام. إن تخفيض عدد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإعادة تشكيلها إلى أدنى حد من وجود الأمم المتحدة المعدل يمثل مرحلة حاسمة لنجاح أي بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالنسبة للبلد المضيف، ذلك يبين من جهة إحرار تقدم نحو الاستقرار السياسي وتوفير فرص تنمية جديدة، ولكنه، من الجهة الأخرى، يمثل أيضا خطرا حقيقيا من حيث عودة البلد إلى حالة الصراع.

يتوقف انتقال عمليات حفظ السلام وبناء السلام على عدة عوامل، بما في ذلك الطريقة التي تتوخى بها الأمم المتحدة هذه التحولات وتخطيطها لها وتنفيذها. ولكي تكون تلك المرحلة الحاسمة ناجحة، فإنها تتطلب تعاوننا نشطا من جميع أصحاب المصلحة. وقد تجلى ذلك في الانتقال الأخير للعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان.

وفي هذا السياق، أود أن أبدي عدة ملاحظات.

أولا، إن التنفيذ الفعّال للولايات من جانب بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أمر في غاية الأهمية لتحقيق المعايير المرجعية للمراحل الانتقالية. وينبغي أن تمنح بعثات حفظ السلام ولايات واضحة ومركزة ومتعاقبة، وذات أولوية، وأن تكون تلك الولايات ممكنة التحقيق عمليا، والأهم من ذلك، ينبغي أن تقابلها موارد كافية.

ثانيا، من المهم التخطيط الجيد للمراحل الانتقالية في البعثات، مع مراعاة التقييم الموضوعي لمختلف العوامل في البلد المضيف. وينبغي ألا يكون تخفيض عدد بعثات حفظ السلام مدفوعا بإجراء التقشف. إذ أن تكلفة الانكسار دائما أعلى بكثير من أي وفورات تتحقق في الأجل القصير. وفي هذا الصدد، ترحب الهند بالأدوار الهامة للجنة بناء السلام في مجال المشورة والتجسير والدعوة إلى عقد الاجتماعات، لا سيما عندما يناقش المجلس ولايات بعثات حفظ السلام.

ثالثا، تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين على عاتق الدولة المضييفة في جميع أراضيها. وينبغي للمجلس أن يشجع ويدعم جهود الدولة المضييفة من أجل التنفيذ الفعّال لخطة وطنية تكفل حماية المدنيين.

المجتمع في السودان، على أفكارها الثاقبة وعلى طرح منظور المجتمع المدني في مناقشة اليوم.

على مر السنوات، خدم أكثر من مليون رجل وامرأة تحت راية الأمم المتحدة في أكثر من ٧٠ عملية لحفظ السلام. وتتضم الهند إلى الوفود الأخرى في الإشادة بالرجال والنساء الذين خدموا وما زالوا يخدمون في عمليات حفظ السلام، لتحليلهم بالروح المهنية ولتفانيهم وشجاعتهم. وتذكر أيضا ٠٨٩ ٤ من حفظة السلام الذين ضحوا بحياتهم - وشجاعة وبسالة حفظة السلام الـ ١٧٤ من الهند الذين قدموا التضحية الكبرى أثناء أداء واجبهم.

إن الهند هي أكبر مساهم بالقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالتراكم، فمنذ نشأتها نشرت أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من حفظة السلام في ٤٩ بعثة للأمم المتحدة.

ويشهد ذلك على التزام الهند بالمساهمة في قوة حفظ سلام يمكن الركون إليها ومدربة تدريباً جيدا وتحظى بدرجة عالية من الاحترافية. حتى اليوم، تم نشر ما يقرب من ٥ ٥٠٠ من حفظة السلام الهنود في تسع بعثات للأمم المتحدة. كذلك فإن الهند سعيدة بتبرعها باللقاحات لجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، كما قامت بتحديث مستشفيات من مستشفيات حفظ السلام التابعة لها لمكافحة الجائحة.

نحن نفخر بأن أول وحدة لحفظ السلام من النساء كانت من الهند وكان مركزها في ليبيريا. أثبتت الوحدة الشرطة التي جميع عناصرها من النساء، بفضل تفانيها واحترافيتها ودوافعها، أنها نموذج يُحتذى به، ونالت اهتماما عالميا، وأوضحت مدى المساهمة الكبيرة التي يمكن للمرأة أن تقدمها للسلام والأمن العالميين. كذلك اليوم تقوم عضوات فريق المشاركة النسائية الهندي بدور هام في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ما فتئت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤدي دورا هاما في إحلال السلام والاستقرار في البلدان التي تنتشر فيها، على الرغم من التحديات التشغيلية العديدة. وتتمثل التحديات التشغيلية الرئيسية التي لا تزال تعوق عمليات حفظ السلام في المرحلة الانتقالية من حفظ

إن مساهمات الهند في مجال بناء السلام الذي يركز على الإنسان وإعادة الإعمار في أفريقيا بعد انتهاء الصراع معروفة جيدا. وإن النهج الأساسي الذي تتبعه الهند في جهود بناء السلام يقوم على احترام الملكية الوطنية والاسترشاد بالأولويات الإنمائية للدول المضيفة. ونحن مقتنعون بأن الحلول التي تركز على الإنسان، وتراعي المنظور الجنساني، وترتكز على التكنولوجيا، والأداء القوي لمؤسسات الحكم الديمقراطية التي تسدي المشورة لجميع أصحاب المصلحة لإيجاد مستقبل أفضل، تمثل أكبر ضمان لنجاح بناء السلام واستدامة السلام. وفي المستقبل، ستظل الهند عنصر قوة مضاعف لبناء السلام، مع التركيز على النهج الذي محوره الإنسان.

السيد الأب (تونس): في البداية، أعرب عن تقديري العميق لأيرلندا لمبادرتها باختيار هذا الموضوع الهام لجلسة اليوم. وأشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيدة إلين جونسون سيرليف، الرئيسة السابقة لليبيريا، والسيدة صفاء العاقب آدم، رئيسة جمعية تنمية المجتمع في السودان، على إحاطاتهم القيمة.

إن الغاية الأساسية لعمليات حفظ السلام هي إنهاء النزاعات وإحلال السلام المستدام الذي يعيد الاستقرار ويؤسس للتعيش السلمي في بيئة تسودها الثقة بين جميع الأطراف بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة عند انتهاء ولايتها. ونعتقد أن إنهاء الأعمال القتالية أو العنف لا يعني بالضرورة نهاية النزاع واستعادة السلام. فالتاريخ حافل بأمثلة النزاعات التي تتجدد وتعود إلى دائرة العنف بعد خروج بعثة لحفظ السلام. مما يجعل المرحلة الانتقالية من حفظ السلام إلى بناء السلام عملية حساسة وهامة للغاية تستوجب الإعداد الجيد لها لتهيئة البيئة اللازمة لضمان استدامة عملية السلام.

تؤكد تونس الدور المحوري الذي تؤديه بعثات الأمم المتحدة في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وتعتقد أن تعزيز قدرات بناء السلام بعد خروج هذه البعثات يجب أن يركز على استراتيجيات انتقالية متكاملة ومنسقة تبني على المكاسب التي تحققت خلال مرحلة حفظ السلام، وتقوم على مرافقة السلطات الوطنية، حسب

رابعا، مهما شددنا على الاحترام الكامل لسيادة أي بلد، لا يمكن أبدا أن نكون مبالغين في التشديد. وينبغي أن تعترف استراتيجيات الانتقال بأولوية الحكومات الوطنية والملكية الوطنية في تحديد الأولويات وتولي زمامها. ولا بد من دعم واستكمال جهود الدولة المضيفة الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن وبناء قدرات الشرطة، والعدالة، والسجون، وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد.

خامسا، إن التوصل إلى حل سياسي لأي نزاع أمر في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام. وينبغي أن يسعى أصحاب المصلحة السياسيون إلى إنشاء مؤسسات سياسية وإدارية تحسن أداء الحكم والشمولية، وتوفر فرصا سياسية متساوية للنساء والشباب، فضلا عن السكان المهمشين والمحرومين. وتؤدي عمليات حفظ السلام المعاد تشكيلها دورا حاسما في تعزيز بيئة إيجابية، وتشجيع التعاون بين جميع الأطراف المعنية.

سادسا، إن عنصر حفظ السلام وبناء السلام لا يستغني أحدهما عن الآخر. ومن المهم أن ندعم بهمة مبادرات بناء السلام والإنعاش التي تقوم بها الدول المضيفة بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز جهود الأمم المتحدة في بناء السلام برفدها بالموارد المالية الكافية، إذا لزم الأمر، عن طريق إشراك المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. لقد عدت من فوري من زيارة قمت بها على الصعيد الثنائي إلى كولومبيا. ورأيت بأمر عيني ما تبذله الحكومة من جهود جديرة بالثناء من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

سابعا، يمكن للتكنولوجيا، ولا سيما التكنولوجيا الرقمية، أن تؤدي دورا حاسما في بناء السلام بعد انتهاء النزاع لتحسين الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية في الحكم، وتعزيز نشر الديمقراطية، والنهوض بحقوق الإنسان، ومراعاة المنظور الجنساني. ومن الجدير بالذكر أن الهند تدعم بقوة الحاجة الملحة إلى إدخال تكنولوجيا جديدة ومقدمة في بعثات حفظ السلام. وفي سياق الفترات الانتقالية في عمليات حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، تكتسي التكنولوجيا نفس القدر من الأهمية.

وستواصل تونس مشاركتها الفاعلة في عمليات حفظ وبناء السلام الأممية، التي انخرطت فيها منذ ستينات القرن الماضي، تأكيدا للالتزامها بخدمة الأمن والسلم الدوليين.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أشكر معالي الأمين العام غوتيريش، وسعادة السيدة جونسون - سيرليف، والسيدة صفاء العاقب آدم، رئيسة جمعية تنمية المجتمع في السودان، على ملاحظاتهم الثاقبة. كما أثنى على جمهورية أيرلندا لعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. ونرحب أيضا بمعالي الوزيرة ليكي، ممثلة الهند.

إن أشكال التعاون في عمليات حفظ السلام أدوات سياسية هامة تسمح بتحديد وإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي والاجتماعي والمدني للدول المتضررة من النزاعات. وتواجه عمليات السلام، على الرغم من دورها الذي لا غنى عنه، مجموعة من العقبات التي تعوق أداءها وفعاليتها، بما في ذلك الطابع المتغير للنزاع، حيث يستخدم المقاتلون التهديدات غير المتناظرة، بما في ذلك الأعمال الإرهابية، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وغيرها من التكتيكات غير التقليدية ولكن المتطورة بشكل متزايد؛ والأولويات المتغيرة والأهداف السياسية المتضاربة للجهات الفاعلة المتنافسة، المحلية منها والأجنبية، التي تمارس نفوذها على عمليات السلام؛ وانتشار عوامل مضاعفة المخاطر، مثل تغير المناخ، الذي يؤدي إلى تفاقم المعاناة البشرية ويولد أنماطا جديدة من النزاع.

وفي ظل هذه الخلفية المربية والمحفوفة بالمخاطر، فإن عمليات انتقال البعثات واستراتيجيات الخروج يجب أن تتم دائما بموافقة تامة وتوافق من جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما من البلد المضيف. والتعاون الثلاثي المنتظم بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ضروري لكفالة سلامة جميع عمليات خفض التدريجي وعمليات الانتقال من الناحية الاستراتيجية.

وينبغي ألا تكون استراتيجيات الخروج مدفوعة أبدا بالاعتبارات المتعلقة بالميزانية، بل ينبغي تحديدها من خلال استعراض شامل

الاقتضاء، في جهودها لاستعادة الوظائف الأساسية للدولة، مثل تلك التي تشمل الشرطة، والقضاء، وتوفير الخدمات الأساسية، وضمان حماية المدنيين، بالإضافة إلى تنشيط الاقتصاد وإعادة بناء مؤسسات الدولة، مع التشديد على المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية المعنية لتحقيق هذه الغاية.

إن تونس، بصفقتها رئيسة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، تولي أهمية كبيرة للانتقال من تحقيق السلام إلى بناء السلام. لقد عقدنا اجتماعا بشأن هذا الموضوع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وتم خلاله التأكيد على أهمية اعتماد استراتيجيات انتقال ذات أهداف واضحة، تقوم على التخطيط المبكر والتنسيق المحكم بين الأطراف الأممية المتداخلة، بالإضافة إلى وضع معايير ومؤشرات واقعية تقيس مدى التقدم المحرز في بناء السلام وتوفر الإمكانيات المالية واللوجستية الضرورية.

ومن هذا المنطلق، نجدد التأكيد على أهمية صياغة استراتيجيات الانتقال في بعثات بناء السلام بطريقة تشاركية ومتكاملة، بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية والمنظمات المدنية وسائر مكونات المجتمع، من جهة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، من جهة أخرى.

كما نؤكد على أهمية مشاركة المرأة والشباب في هذا المسار كفاعلين أساسيين، وخاصة في تعزيز القدرات الوطنية لبناء السلام، وفي تجذير ثقافة السلام واحترام حقوق الإنسان.

كذلك، نشتم دور لجنة بناء السلام في هذا المجال، وجهود الأمين العام لإصلاح عمليات بناء السلام وإضفاء مزيد من الفعالية والنجاعة عليها من خلال مختلف مبادراته التي سلطت الضوء على أهمية النهوض بالحلول السياسية، وتعزيز حماية المدنيين، وتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام، ودعم مشاركة المرأة في مسارات السلام.

وتقييم مبادرات سيادة القانون وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة الانتقالية التي تثبت أنها حاسمة لعمليات الخروج المستدامة وإعادة التشكيل. إن القيادات الثقافية والدينية وممثلي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، ولا سيما النساء، هم أصحاب مصلحة لا غنى عنهم في العمليات الانتقالية الناجحة.

في الختام، يؤكد وفد بلدي على الحاجة إلى وضع ولايات مركزية وواقعية وقابلة للتنفيذ لكل من عمليات حفظ السلام وبناء السلام، ومدعومة بتخصيص موارد كافية لتحقيق الأثر السياسي المنشود. وخلال عمليات التخفيض التدريجي وعمليات انتقال البعثات، وعندما تزداد مخاطر الانتكاس إلى النزاع، ينبغي دائما استكمال مكاسب حفظ السلام وحمايتها عن طريق التنمية الشاملة وحلول بناء السلام.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش والرئيسة السابقة جونسون - سيرليف والسيدة صفاء العاقب آدم على إحاطاتهم. وأود أيضا أن أشكر أيرلندا بصفة خاصة على استضافة هذه المناقشة المهمة جدا بشأن العمليات الانتقالية لحفظ السلام. وأود أيضا أن أعتم هذه الفرصة لأشكر جميع حفظة السلام الذين يتولون هذه الواجبات المهمة.

وخلال تجديد ولاية حفظ السلام لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، كانت أولويتنا العليا هي المساعدة على صياغة رؤية استراتيجية للبعثة. وتلك الرؤية الاستراتيجية هي طريقنا لتحدي أنفسنا وزملاءنا أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة نفسها، للتفكير فيما وراء الولاية إلى الموضوع قيد النظر، أي العمليات الانتقالية.

ولكي يتم التخطيط حقا لمستقبل البعثة، بما في ذلك إنجاز مهامها، يجب على قيادة البعثة أن تنظر إلى ما هو أبعد من القيود الزمنية للولاية وأن تخطط لما هو آت. فليس المقصود من بعثات حفظ السلام أن تكون دائمة، ولكن الكثير منها أصبح كذلك. وتعني الرؤية

للحالة الميدانية. وفي جميع الظروف، يجب أن تكون لاحتياجات البلدان المضيفة وأولوياتها الأسبقية على أي قرارات تتعلق بسحب بعثات حفظ السلام أو إعادة تشكيلها.

وهناك شعار يتردد كثيرا - لكنه يستحق التكرار - بأن تحديات السلام والأمن والتنمية التي تواجه عالمنا اليوم لا يمكن حلها بمعزل عن بعضها بعضاً، كما لا يمكن معالجتها بالقدر الكافي بالوسائل العسكرية وحدها.

وفي جميع مساح العمليات، هناك حاجة ملحة إلى إيجاد حلول إنمائية شاملة وجامعة لتعزيز اتفاقات وقف إطلاق النار، ودعم عمليات السلام، وتوفير فرص حقيقية للبلدان المتضررة من النزاعات، وخصوصا لشبابها المحرومين، من أجل الحياة وسبل العيش والإنتاج. إن ثمار السلام التي تتوفر من خلال مبادرات التنمية المستدامة والمراعية للاعتبارات الجنسانية والرفيقة بالمناخ، تمهد الطريق أمام عمليات الانتقال الناجحة والخروج على نحو مستدام.

ومن خلال الرابطة المؤسسية بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واضطلع لجنة بناء السلام بدور توافقي وتنظيمي واستشاري، يجب السعي إلى تحقيق قدر أكبر من التنسيق والاتساق والتكامل بين جميع الأنشطة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية. وتشجع سانت فنسنت وجزر غرينادين جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية على زيادة دعمها المالي لجميع مبادرات وآليات بناء السلام، بما في ذلك صندوق الأمين العام لبناء السلام.

كما نؤكد على الالتزامات القيمة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي إزاء حفظ السلام وبناء السلام. وفي جميع البيئات ومرحل دورة النزاع، يجب أن نسعى جاهدين للاستفادة من الخبرات التي لا حصر لها لدى الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية التي تكون مشاركتها السياسية وارتباطاتها على مستوى المجتمعات المحلية أنسب من نهج "مقاس واحد يناسب الجميع" التي تُقرض من الخارج. وتكتسي إسهاماتها أهمية حاسمة عند وضع وتنفيذ

القضائين على قيادة المؤسسات التي يمكن أن تحمي الليبريين بفعالية. كما كانت الجهود المحلية الرامية إلى الحفاظ على السلام مهمة بنفس القدر. وعمل المجتمع المدني في ليبيريا، بما في ذلك الزعماء الدينيين والجماعات النسائية والصحفيين، من أجل منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها على الصعيد المحلي. وعملنا مع المسؤولين المحليين لرصد تنفيذ الحكومة لخطة حفظ السلام. وراقبت البعثة الانتخابات لضمان أن تكون حرة ونزيهة وذات مصداقية. وتم الاسترشاد في جميع تلك الجهود برؤية شاملة للجميع وخطة استراتيجية ركزت على تلبية احتياجات ومصالح الناس العاديين. وعملت البعثة بلا كلل لحماية المدنيين وضمان خفض قوامها تدريجياً على نحو لا يؤدي إلى زيادة العنف.

وهنا، أود، إذا جاز لي، أن أشيد بالهند لمساهمتها بحفظ سلام من النساء. فقد قمن بأدوار مهمة جداً بوصفهن قدوة للشابات والفتيات الليبيريات اللاتي رأين قوة النساء اللاتي يرتدين الزي العسكري. وأشكر الهند على ذلك. وتطلب ذلك أيضاً من فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة المضيفة والمجتمع المدني تكثيف الجهود من أجل إنشاء آليات مستدامة لحماية المدنيين بعد انسحاب حفظة السلام. ونأمل أن نرى ذلك النهج الشامل للجميع في دارفور، الآن بعد أن انسحبت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وأثناء مناقشات المجلس المقبلة بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

فالعمليات الانتقالية لا تنجح إلا إذا كانت تحظى بدعم حكومات مضيفة ملتزمة وخاضعة للمساءلة. ونقدر جهود الإصلاح التي تبذلها حكومة السودان. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء العنف القبلي الدائر في دارفور وما نجم عنه من نزوح للسكان عن ديارهم. ونحث حكومة السودان على تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين والمساعدة في ضمان نجاح الانتقال من العملية المختلطة.

وتُظهر عمليات الانتقال الناجحة أفضل ما يمكن أن يحققه الأمم المتحدة كما أنها تتطوي على نوع من الاحتفاء بخدمة حفظة السلام في بعثات حفظ السلام. ولكن العمليات الانتقالية تتطلب حقا رؤية

الاستراتيجية عمليات انتقالية سياسية أكثر سلاسة واستدامة مع تخطيط مبكر وأكثر شمولية في جميع مفاصل منظومة الأمم المتحدة.

ولا أحد يفهم ذلك أفضل من الرئيسة السابقة جونسون - سيرليف، ولهذا السبب فأنا سعيدة جداً لأنها انضمت إلينا هنا اليوم. وقد أتاح لي الحظ السعيد العمل مع الرئيسة السابقة جونسون - سيرليف أثناء عملي سفيرة لدى ليبيريا، إلى أن اتخذ القرار بإغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأود أن أسهب في الكلام بشأن تعليقاتها هنا اليوم.

بعد أن شهدت ليبيريا ١٤ عاماً من الحرب الأهلية المميتة و ١٥ عاماً من وجود قوة لحفظ السلام فيها، أجرى البلد ثلاث انتخابات متتالية حرة ونزيهة ونجح في تسليم السلطة إلى رئيس ثان في عملية انتقال سلمية. واليوم، تسهم ليبيريا حتى بحفظة السلام التابعين لها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، كما سمعنا من قبل.

وقد بدأ ذلك الانتقال المتميز بتسويق مبكر ووثيق ومتكرر بيني وبين الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام لليبيريا - السيدة إلين مارغريته لوي - والرئيسة السابقة جونسون - سيرليف. وكنا نعلم أن رحيل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا يمكن أن يسبب تحديات للاستقرار والسلامة، ولذلك وضعنا رؤية قبل وقت طويل من أن يصبح ذلك الانتقال ضرورياً. واستخدمنا تلك الرؤية لتبادل رسالة مشتركة مع شعب ليبيريا. وتأكدنا من أن الجميع ملتزمون بهذا الغرض. وكان ذلك يعني التواصل بشكل متكرر مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المحليين وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، سواء على المستوى الدبلوماسي أو في أوساط المنظمات غير الحكومية الأوسع نطاقاً. وكان مفتاح رؤيتنا هو ضمان أن تكون حكومة ليبيريا مستعدة أيضاً، وكذلك بناء الثقة في المؤسسات الأمنية المحلية وخدماتها.

وعملت الولايات المتحدة مع القوات المسلحة الليبيرية والأمم المتحدة والجهات المانحة للمساعدة في جعل الشرطة الوطنية الليبيرية أكثر استجابة للشعب الليبيري وأكثر خضوعاً للمساءلة أمامه. وبنيت بعثة الأمم المتحدة القدرات في المحاكم الليبيرية ودربت الموظفين

البعثة على زيادة تأثيرهم - وهو مثال قوي على الدعم العسكري في منظومة الأمم المتحدة وعلى تعزيز الحوكمة المحلية.

إن قوات المملكة المتحدة وشركاءها يلبون توقعاتنا من حفظة السلام - فهم يمنعون العنف ويبنون قدرات الدولة المضيفة ويرسون الأسس للسلام الطويل الأجل ولعملية انتقالية مستدامة للبعثة. ومع ذلك، وبغض النظر عن مدى فعالية عملياتنا، فإن السلام الطويل الأجل والعمليات الانتقالية الناجحة في مالي وفي غيرها تعتمد على إيجاد حلول سياسية مستدامة. ويتطلب ذلك استجابتنا الجماعية والمتماسكة والمتسقة على جميع المستويات - المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية. وأرحب بتركيز الأمين العام على هذه المسألة من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وأولوياته المتعلقة بالمرحلة الجديدة من هذه المبادرة.

وحتى تكون جهود حفظة السلام لدينا مجدية، يجب أن نواصل تعزيز دعمنا لهذه الحلول بعد فترة طويلة من انسحاب بعثات حفظ السلام. وفي السودان، كما سمعنا، فإن إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، عقب انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، قد مكن من مواصلة الدعم الدولي لجهود السودان الرامية إلى إحلال السلام والأمن الدائمين في دارفور.

وتتطلب عمليات الانتقال المستدامة عمل هياكل الأمم المتحدة لبناء السلام وهيكلها للسلام والأمن ومنظومتها الإنمائية معا. وترحب المملكة المتحدة بالأمر التوجيهي الصادر عن الأمين العام إلى بعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية وكليات المقر بشأن القيام بالتخطيط المشترك والتمويل والدعم التشغيلي والتوظيف في مرحلة مبكرة. ويتوقف الحفاظ على السلام على المسؤولية الوطنية القوية وبناء الدول المضيفة لقدراتها الخاصة، مع توفير الدعم الدولي المناسب ووضع خطط لنقل المسؤوليات وتحديد نقاط مرجعية واضحة للحالة النهائية المبتغاة، لا للتاريخ المحدد لانتهاء البعثة.

حقيقية وتخطيطا طويل الأجل. وآمل أن نتمكن من الاستفادة من الدروس المستخلصة من ليبيريا ودارفور ومن وضع رؤى استراتيجية واضحة تركز على مصالح الناس العاديين لتوجيه العمليات الانتقالية في المستقبل.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم. وأشكر أيضا الأمين العام وفخامة السيدة إلين جونسون - سيرليف والسيدة آدم على إحاطاتهم القوية اليوم.

وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على قيادتنا اليوم في الإشادة بمن قتلوا أ جرحوا في خدمة الأمم المتحدة. إن حفظة السلام لدينا يخدمون في بعض أصعب الظروف - فهم يدعمون عمليات السلام ويحمون المدنيين ويهيئون الظروف المواتية للانتقال إلى سلام دائم. وكثيرون منهم يضحون بأرواحهم. ولذلك، يجب أن نضمن حصول جميع حفظة السلام على ما يلزمهم من تدريب ومعدات ودعم، بما في ذلك القدرات الطبية المناسبة، للقيام بمهمتهم على أفضل وجه. وينبغي أن يتأكدوا من أننا نبذنا قصارى جهدنا لتمكينهم من القيام بعملهم والبناء عليه.

وفي العام الماضي، نشرت المملكة المتحدة حفظة سلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث ساهمت بقدرات تسهم بشكل مباشر في تحسين قدرة البعثة على الوصول وسرعة أدائها واستجابتها، ولا سيما في مجال حماية المدنيين. وتتواصل قوات المملكة المتحدة، التي تعمل إلى جانب شركاء من بنغلاديش والسويد والنيجر وأيرلندا وألمانيا، من بين آخرين، مع أبناء المجتمعات المحلية في مالي الذين لم يسبق لهم قط أن التقوا بحفظة سلام تابعين للأمم المتحدة لفهم احتياجاتهم وشواغلهم. وهي تجمع معلومات استخبارية لدعم خطط البعثة وتحسين الأداء العام لها وقدرتها على الاستجابة للتهديدات. ويساعد حفظة السلام من المملكة المتحدة، الذين يعملون عن كثب مع مخططي البعثة، المسؤولين الماليين والزملاء المدنيين في مجال حقوق الإنسان في

إلى استراتيجية للخروج، يتم وضعها بالتعاون بين الأمم المتحدة وسلطات الدولة المضيفة والمجتمع المدني. ولا ينبغي توجيه عملية الانتقال من منظور أنها عملية انسحاب بل كونها إعادة تشكيل للوجود القطري للأمم المتحدة.

ولذلك، يجب أن تنطوي عمليات الانتقال على تنسيق وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تضطلع بمهام إضافية أثناء انسحاب البعثات وتمويلها تمويلا كافيا. وينبغي أن يشمل ذلك الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين والمكاتب الإقليمية، فضلا عن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ولضمان السلام المستدام، يجب أن تعزز عمليات الانتقال التقدم المحرز في جميع جوانب ولايات البعثات. وأود أن أشير بإيجاز إلى أربعة مجالات ذات أهمية خاصة.

ويتمثل المجال الأول في حماية المدنيين. فعمليات الانتقال يمكن أن يكون لها أثر مزرع للاستقرار على البيئة الأمنية، مما قد يعرض الفئات السكانية الضعيفة للخطر مع تضاؤل قدرات البعثة على توفير الحماية. ومن الأهمية بمكان تهيئة بيئة تتوفر فيها الحماية أثناء عمليات الانتقال.

ومن الأمثلة على ذلك الحالة في السودان. وخلال زيارة قام بها وزير التنمية في النرويج إلى السودان مؤخرا، سلط جميع الشركاء في المجال الإنساني الضوء على ارتفاع مستويات العنف والتحديات المثيرة للقلق على صعيد توفير الحماية. وينعكس ذلك أيضا في التقرير الأخير للأمم العام (S/2021/766) عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، حيث يلاحظ الأمين العام أن انعدام الأمن وعدم توفير الحماية للمدنيين لا يزالان يمثلان مصدر قلق. وتحيط النرويج علما بالخطوات التي اتخذتها حكومة السودان حتى الآن لتنفيذ خطة عملها الوطنية لحماية المدنيين. وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على الحاجة الملحة للمتابعة السريعة ونؤكد أهمية استمرار مشاركة الأمم المتحدة.

ويتعلق المجال الثاني بالمرأة والسلام والأمن. إن عمليات الانتقال يجب التخطيط لها وتنفيذها من خلال عمليات شاملة للجميع، تشمل

وكما سمعنا اليوم، فإن آراء النساء والشباب والمجتمع المدني ضرورية إذا ما أردنا أن تكون عمليات الانتقال مستدامة. وفي مالي، يساعد التمويل الثنائي المقدم من المملكة المتحدة في زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام ويفيد في تعزيز التنسيق المدني من أجل تيسير وصول المساعدات الإنسانية. وعلى نطاق أوسع، فإن المملكة المتحدة داعم قوي لصندوق بناء السلام، إذ ساهمت بأكثر من 300 مليون دولار في الصندوق منذ إنشائه. والجمع بين جهود حفظ السلام والدعم الأوسع من المجتمع الدولي أمران أساسيان لتهيئة الظروف لسلام مستدام.

وتتطلب العمليات الانتقالية الفعالة قيام جميع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وخارجها بالتخطيط معا لتوطيد السلام ومواصلة العمل لدعم الحلول السياسية. وبالقيام بذلك، يمكننا أن نحمي إرث جميع حفظة السلام لدينا وأن نضمن ألا تذهب تضحياتهم سدى.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، اسمحو لي

أن أشكر أيرلندا على لفت الانتباه إلى موضوع يستحق مزيدا من التركيز. واسمحو لي أيضا أن أشكر الأمين العام والرئيسة جونسون سيرليف والسيدة آدم على إحاطاتهم الحافلة بالمعلومات ووثيقة الصلة بالموضوع.

تشكل عمليات الانتقال تحديات خاصة لحفظ السلام. وللتغلب عليها، من الأهمية بمكان أن نحافظ على الزخم في تنفيذ مبادرة الأمين العام للإصلاح، "العمل من أجل حفظ السلام". وإذا نجحنا في المتابعة بشأن جميع المجالات الثمانية ذات الأولوية، فإن عمليات الانتقال ستكون أسهل، مما سيعود بالفائدة في نهاية المطاف على جميع الأطراف المعنية.

إننا، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، نتحمل مسؤولية مشتركة عن صياغة ولايات للبعثات تنص على الانتقال التدريجي والمنتالي المراحل والمخطط له من البداية. وتعتقد النرويج اعتقادا قويا أن عمليات الانتقال ينبغي أن تتوقف على إحراز تقدم استنادا إلى نقاط مرجعية سياسية وأمنية وقضائية وإنسانية واضحة. وينبغي أن تستند

بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو يُعاد تشكيلها، فإن ذلك كثيرا ما يكون علامة على إحراز تقدم، مما يدل على قدرة البلدان في مرحلة ما بعد النزاع واستعدادها لتحقيق سلام مستدام ودائم. بيد أن عمليات الانتقال تتطوّر أيضا على تحديات ومخاطر. وكما ذكر الأمين العام، يولي المجتمع الدولي في بعض الأحيان اهتماما أقل للبلد المعني ويمده بموارد أقل ودعم غير كاف. ويمكن أن يؤدي عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والاقتصادي والافتقار إلى التنمية والأسباب القائمة للنزاع إلى تقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وفي ذلك الصدد، نود أن نُؤكد على النقاط التالية:

أولا، تكتسي المسؤولية الوطنية أهمية رئيسية خلال عمليات الانتقال. وينبغي عند التخطيط لعمليات الانتقال وتنفيذها مراعاة السياقات الفريدة والمحددة للبلد المضيف. فلا يمكن أن يوجد نموذج واحد يناسب الجميع. وينبغي أن تتم عملية الانتقال في تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والبلد المعني، في ظل دعم دولي. ويتمثل الهدف في أن يتولى البلد المضيف المسؤولية عن معالجة مشاكله وأن يطور القدرة على حلها ويتولى زمام أمور مستقبله بطريقة مستدامة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد نهجا شاملا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأعمال العدائية ولتعزيز قدرات الدول والحفاظ على الإنجازات. وينبغي أن تسعى تلك العملية أيضا إلى حماية أدوار واحتياجات مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة.

ثانيا، ينبغي كفالة الاستمرارية والاستدامة. فلا يمكن اعتبار عملية الانتقال ناجحة إلا عندما تُترجم النجاحات التي تسبقها إلى نجاحات مستدامة عقبها. وتمس الحاجة إلى المساعدة الدولية لدعم العمليات السياسية والمؤسسات الوطنية في البلدان التي تمر بعثات الأمم المتحدة فيها بعملية انتقال، ويجب تقديمها عن طريق المشاورات، مع مراعاة الظروف والأولويات والاحتياجات الخاصة لكل بلد.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور شامل ومتسق في عمليات الانتقال وما بعدها عن طريق مواصلة العمل عن كثب

مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة وتستند إلى نهج تحويلية من المنظور الجنساني. وينبغي أن يكون الهدف تعزيز المكاسب التي تحققت قبل عملية الانتقال والحفاظ عليها فيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أما المجال الثالث فهو المناخ والأمن. إذ ينبغي أن يدمج أي وجود قطري للأمم المتحدة الآثار المترتبة على المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في استراتيجيته لإعادة التشكيل. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن يكفل استمرار ما يكفي من القدرات التحليلية والبرنامجية لدعم المجتمعات المضيئة في التصدي للمخاطر وبناء القدرة على الصمود.

والمجال الرابع والأخير هو دبلوماسية السلام. فكما يؤكد القرار المتخذ اليوم، لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال إيجاد حلول سياسية. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يستمر دعم الأمم المتحدة لجهود السلام التي تبذلها الدولة المضيئة خلال عمليات الانتقال.

وينبغي أن يتمثل الهدف من عمليات الانتقال في مساعدة سلطات الدولة المضيئة على توطيد المكاسب السياسية والأمنية والحفاظ على السلام عن طريق كفالة المؤسسات القوية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ولتحقيق تلك الأهداف، من الضروري أن يواصل المجلس النهوض بجهود إصلاح عمليات حفظ السلام وأن يساعد على توطيد إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما الدور الرئيسي الذي يضطلع به نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه. وسيفعل لنا ذلك تجهيز أنفسنا لتنفيذ عمليات الانتقال بفعالية بوصفنا أمم متحدة واحدة حقا.

السيد دانغ (فبييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر أيرلندا على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، والسيدة جونسون - سيرليف، الرئيسة السابقة للبيريا، والسيدة آدم على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات. وأرحب بوزيرة الدولة للشؤون الخارجية في الهند في جلسة اليوم.

إن عملية الانتقال تشكّل مرحلة حاسمة في متواليّة السلام، بدءا من حفظ السلام وانتهاء ببناء السلام والحفاظ عليه. وعندما تُسحب

وذلك هو التحدي الذي تواجهه، على سبيل المثال، السلطات الانتقالية السودانية اليوم فيما يتعلق بدعم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ويجب على الأمم المتحدة، من جانبها، أن تواجه التحدي المتمثل في تحقيق الاندماج بين المدنيين والجنود، وبين بناء السلام والحفاظ عليه، وبين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي. وترحب فرنسا بالتركيز على ذلك الهدف في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والاستراتيجية المتعلقة بمواصلة مرحلة جديدة من المبادرة.

وأخيراً، تقع على عاتق مجلس الأمن نفسه المسؤولية عن تحديد التوجهات الاستراتيجية بما فيه الكفاية في المرحلة التمهيدية، وعن تحديد ولايات واضحة تأخذ في الاعتبار الواقع الميداني. وتعمل فرنسا بصورة منتظمة لتحقيق تلك الغاية بشأن جميع الولايات. فيجب أن يكون هدفنا تجنب العراقيل من حيث الدعم الدولي. فعلى مدى أكثر من ٧٠ عاماً أنشأت الأمم المتحدة ٧١ بعثة، اكتملت ٥٩ منها. وتقدم لنا حالات الانتقال السابقة هذه دروساً.

فيجب علينا أن نعمل في المراحل التمهيدية في ظروف تسمح بالنظر في الانسحاب في الوقت المناسب. ولذلك لا بد من أن تتطلب الولايات دعماً لتعزيز قدرات الدول وإعادة الخدمات الأساسية للسكان وإصلاح قطاع الأمن ومشاركة الجميع في عمليات السلام. ففي مالي، على سبيل المثال، تحسنت مشاركة المرأة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة منذ أن كرس هذا الهدف في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وكذلك يجب أن نُمدِّد البعثات السياسية الخاصة التي تخلف عمليات حفظ السلام بالولايات والموارد اللازمة لدعم سلطات الدولة المضيفة بفعالية. وأنا أفكر، على سبيل المثال، في إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، الذي يسعى إلى تنسيق جهود المجتمع الدولي، ولا سيما الحفاظ على الدعم للشرطة والسلطة القضائية.

ومن الضروري دعم سحب عمليات حفظ السلام من خلال تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما

في دعم البلدان المعنية، بما في ذلك من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية، حتى تتمكن تلك البلدان من التصدي للتحديات المتصلة بالحفاظ على السلام وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يمكن تعزيز المساعدة من خلال لجنة بناء السلام، التي تضطلع بدور هام يتمثل في تقديم المشورة إلى مجلس الأمن ومساعدة الدول في بناء السلام.

ثالثاً، ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فما تتمتع به هذه المنظمات من فهم متعمق وفريد لمنطقتها والبلدان داخلها يكتسي أهمية بالغة في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، تتمتع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالقدرة على تقديم الدعم في عمليات الانتقال، حسب الاقتضاء، من خلال الحوار والتنسيق مع الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام والبلدان المعنية.

وينبغي، بوجه عام، تعزيز الشراكات بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك فيما بين المنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية. وينبغي استكشاف فرص جديدة للشراكة، مع التركيز على الحفاظ على مكاسب التنمية التي تحققت وتعزيز قدرات البلدان في سياقات العمليات الانتقالية الهشة.

في الختام، ندعو إلى تعزيز المداورات بشأن هذه المسألة الهامة بغية كفاءة عمليات انتقال فعالة ومستدامة لصالح تحقيق السلام والاستقرار والتنمية لجميع البلدان والشعوب المعنية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام والرئيسة جونسون - سيرليف والسيدة صفاء العاقب آدم على إحاطاتهم.

تؤيد فرنسا النهج الذي يتخذه الأمين العام. فنجاح عمليات الانتقال يعتمد بالفعل على قدرة الجهات الفاعلة على الوفاء بمسؤولياتها.

أولاً وقبل كل شيء، ينبغي للدول المضيفة أن تظهر الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتها. ولا شك أن حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان والمشاركة الكاملة للمرأة واستعادة خدمات الدولة أمور أساسية.

السياسية والوساطة الفضلى والحصيفة تؤدي دورا رئيسيا في النهوض بالسلام والأمن الدوليين. وبغض النظر عن شكل الدعم الدولي لبلد في حالة نزاع فإن هذه الجهود - سواء كانت عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية أو مساعي حميدة للأمين العام - ستكون محدودة في فعاليتها من دون اتفاق سياسي.

ونعتقد في ذلك الصدد أن أفضل تحول في ولاية أي بعثة للأمم المتحدة هو نقل المسؤولية بالكامل إلى الدولة نفسها لمنع ومعالجة عواقب النزاعات والحفاظ على السلام والتحرك نحو الانتعاش والتنمية، مع مراعاة مصالح وحقوق سكان البلد بأسره.

ولأسف، نادرا ما يمكن تحقيق مثل هذه النتيجة، خاصة في فترة قصيرة من الزمن. وتظل عمليات حفظ السلام في عالم اليوم من أهم الأدوات لإنهاء المواجهة المسلحة بغية تهيئة الظروف التي يمكن فيها للأطراف أن تحقق مصالحة نهائية. وتساعد الخوذ الزرق البلد المضيف على اتخاذ الخطوة الأولى على الطريق من النزاع إلى السلام المستدام، وتضطلع بدور رئيسي في المراحل المبكرة لبناء السلام. ومن بين الاختصاصات المهمة لعمليات حفظ السلام مساعدة الحكومة على بسط سيطرتها على الحدود الإقليمية للبلد بأكمله وحماية المدنيين وتعزيز مؤسسات الدولة وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

وفي حين أن ولايات حفظ السلام أصبحت في السنوات الأخيرة معقدة للغاية وتشمل العديد من المهام غير المتعلقة بحفظ السلام، فإننا مقتنعون بأن مد الدول بمساعدة طويلة الأجل في مجالي التنمية وحقوق الإنسان من خلال منظمات حفظ السلام ليس أمرا مناسباً.

فبمجرد أن تؤدي بعثات حفظ السلام مهامها الأساسية وتستقر الحالة على الأرض، ينبغي أن تسحب في الوقت المناسب وتحوّل إلى أشكال أخرى من المساعدة الدولية. وفي نفس الوقت يجب - في الوقت الذي يتم فيه تقليص حجم البعثات أو إغلاقها - كفالة استمراريتها من أجل منع الانتكاس إلى النزاع خلال فترة الانتقال. وعلى أية حال، ينبغي أن يكون رأي البلد المضيف أساسيا في النظر

في ذلك صندوق بناء السلام. ونموذج مكتب الاتصال الذي أنشأته العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مثال على المرونة التي يجب أن تكون قادرة على الاستمرار بعد انسحاب عملية حفظ السلام.

إن فرنسا مقتنعة بأن الانتقال لا يمكن أن ينجح إلا من خلال شراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ذلك هو النهج الذي نتبعه في منطقة الساحل، حيث يسعى التحالف من أجل الساحل إلى الاستجابة لجميع أبعاد الأزمة وكفالة تكامل جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة.

والتعاون الإقليمي حاسم كذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث يضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى بدور حاسم، إلى جانب الأمم المتحدة، في دعم تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة إيفستيغنيغا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): نشكر أيرلندا، التي تتشرف هذا العام باستضافة المناقشة السنوية بشأن إصلاح حفظ السلام، على لفت الانتباه إلى موضوع الانتقال في عمليات حفظ السلام الهام. ونشكر الأمين العام على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وعلى التركيز الخاص الذي وضعه على الدور الرئيسي للقيادة الوطنية والمسؤولية الوطنية في بناء السلام. إن من الصعب المبالغة في تقدير إسهام الرئيسة السابقة لليبيريا إلين جونسون - سيرليف، التي تغلب بلدها على فترة صعبة جدا من النزاع والتعمير بعد انتهاء النزاع بمساعدة نشطة من المجتمع الدولي، في المناقشة. كما إننا ممتنون للسيدة صفاء العاقب آدم على تقييمها للحالة في السودان. ونرحب بمشاركة وزيرة الدولة للشؤون الخارجية والثقافة الهندية، السيدة ميناكاشي ليكي، في مداولات اليوم.

إن لكل نزاع مجموعة فريدة من الأسباب، وبالتالي، فإن كل حالة على حدة تتطلب نهجا دقيقا ومحايدا وتحليلا متأنيا وبحثا عن حل فريد - وفي المقام الأول - على الصعيد الوطني. إننا مقتنعون بأن الجهود

ليبيريا، التي كانت بحاجة إلى المساعدة الدولية، ووفرت منصة للانتقال من النظرية إلى العمل في مجال بناء السلام واستدامته.

السيد أوغي (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام والسيدة إلين جونسون - سيرليف والسيدة صفاء العاقب آدم على إحاطاتهم.

وكما يعلم مجلس الأمن جيدا، فإن من أصعب الأمور ليس عدم التوسط بين الأطراف المتحاربة وإسكات البنادق خلال النزاع، بل أن يهيا في البلد المضيف مناخ سلمي مؤات للاندماج والتنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا نجح حفظ السلام في تهيئة بيئة مواتية لبناء السلام لسلطات البلد المضيف عند مغادرته. والواقع أن الانسحاب السريع أو إعادة تشكيل بعثات حفظ السلام دون الاستعداد الجيد لذلك ينطويان على مخاطر هائلة للانزلاق إلى العنف مرة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يقضي على كل آمال السلام.

ولذلك ينبغي لمجلس الأمن، الذي يقع عليه عبء المسؤولية عن إنشاء بعثات حفظ السلام وإنهائها، أن يكفل أولا وقبل كل شيء الوفاء بالشروط التي تبرر فض الاشتباك بما فيه الكفاية قبل أن يقرر فك الارتباط، لأن تلك القرارات و/أو الجداول الزمنية تتخذ على عجل في بعض الأحيان للأسف في وقت لا تزال فيه الفئات السكانية الضعيفة بحاجة إلى وجود الأمم المتحدة في أراضي بلدها.

ويجب على مجلس الأمن أن يجري تقييما شاملا للحالة في الميدان قبل أن يتخذ قرارا بسحب قوات الأمم المتحدة. ويجب عليه أن يراعي أيضا آراء الجهات الفاعلة المحلية والدولية في مدى ملاءمة الانسحاب من خلال مؤشرات النجاح المحددة في ولاياتها. ولا ينبغي تنفيذ انسحاب الأمم المتحدة ما لم تكن لدى الجهات الفاعلة الوطنية الحد الأدنى من القدرة على تولي إدارة عمليات الانتقال، الأمر الذي يجب التخطيط له بعناية نظرا لهشاشة بيئات ما بعد النزاع.

ومن الواضح أن تعقيد تنفيذ عملية السلام وكفالة تجذير جميع الأنشطة ذات الصلة في البلد يسهمان في تحقيق الاستقرار في البلدان

في انسحاب حفظة السلام. وفي ذلك السياق، ننوه بالعمل الوثيق الذي اضطلع به مع السلطات السودانية لسحب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولتحديد ولاية خلفها، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. إننا نثق في أن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ستبني قدرات الخرطوم في المجالات الرئيسية، ولا سيما بناء السلام، وستدعم إجراء الإصلاحات الاقتصادية والإصلاح المستدام لقطاع الأمن وصون السلام المحلي وسيادة القانون. ومن المهم بناء الإمكانيات الاقتصادية للبلاد لإنجاز تلك المهام الرئيسية. كما إن دعم حشد الموارد جزء مهم من الولاية.

وقد دأبنا على الدعوة إلى ألا يقدم الدعم الدولي لبناء السلام وإدامته، إذا لزم الأمر، إلا بناء على طلب الحكومة أو بموافقتها، وفقا لأولوياتها، من دون إملات وباحترام غير مشروط لسيادة الدولة. ولا نعتقد أن اتباع نهج "مقاس واحد يناسب الجميع" أو النهج التلقائية ملائم. ولا نرى أنه ضروري أن ننقل كاهل الأمانة العامة والبلدان المضيفة بمجموعة محددة سلفا من الأهداف والمعايير العامة، التي غالبا ما لا ترتبط مباشرة بحل حالة أزمة في بلد معين.

وبطبيعة الحال، هناك صلة معينة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في القرارات المتعلقة ببناء السلام. بيد أن ذلك لا يمكن أن يكون ذريعة للخلط بين ولايات هيئات الأمم المتحدة ومكاتب الأمانة العامة. ونشدد في ذلك السياق على الدور الفريد للجنة بناء السلام التي تنسق وتوحد جهود الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لتحقيق السلام والتنمية على المدى الطويل. ونحن ندعم عملها وندعو إلى تعزيز تلك الهيئة الهامة بالمنظمة.

إن ليبيريا، كما أشارت الزعيمة الليبيرية السابقة في وقت سابق، مثال فريد على الشراكة المثمرة بين الأمم المتحدة والجهات الوطنية المشاركة في بناء السلام.

كما بينت لجنة بناء السلام قدرتها على لفت انتباه المجتمع الدولي إلى الأولويات الوطنية في مجالي بناء السلام والتنمية في

ختاما، يود وفد بلدي أن يذكّر المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة، بضرورة توفير موارد مالية كبيرة لعمليات الانتقال بحيث تتناسب مع الأنشطة المتعددة الأبعاد التي يجري تنفيذها، فضلا عن جميع التحديات الناشئة عن الأوضاع الهشة في المناطق التي تمر بالنزاعات.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة أيرلندا بعقد جلسة اليوم، ونشكر الأمين العام غوتيريش والسيدة جونسون - سيرليف على إحاطتهما. وقد استمعت بعناية إلى إحاطة السيدة صفاء العاقب آدم.

تعتبر عمليات حفظ السلام وسيلة هامة لتمكين الأمم المتحدة من صون السلم والأمن الدوليين. كما أن وضع استراتيجية انتقالية مناسبة وتنفيذها بطريقة فعالة أمرا أساسيا لنجاح عمليات حفظ السلام. وهو أيضا موضوع مشترك يتطلب من أعضاء المجلس تقييم الدروس المستفادة والتحسين المستمر للعمل.

ويجب علينا تحسين التخطيط العام لعمليات حفظ السلام. وينبغي أن تسعى عمليات حفظ السلام دائما إلى تحقيق الأهداف السياسية وأن تجري تعديلات في حسنة التوقيت من حيث نطاق الولايات وتحديد الأولويات استنادا إلى تطورات الحالة.

إن حماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية جميعها وسائل لخدمة العملية السياسية ولا يمكنها أن تحل محل العملية السياسية نفسها.

وفي المرحلة المبكرة من نشر قوات حفظ السلام ينبغي لمجلس الأمن أن يدمج الأفكار ذات الصلة ببناء السلام وأن يسعى جاهدا إلى إرساء الأسس للسلام والاستقرار في البلدان المعنية في الأجل الطويل. ومع استقرار الحالة تدريجيا، ينبغي وضع استراتيجية واضحة وعملية للخروج لأن ذلك عنصر هام في تعزيز الانتقال السلس. عليه، تعتبر عمليات الانتقال التي تمت في تيمور ليشتي وسيراليون وكوت

التي أضعفتها النزاعات. إن استعادة السلام وتوطيده وصونه - أو بناء مؤسسات الدولة وتعزيزها - مهمة شاقة وتستغرق وقتا طويلا. ولذلك يجب إيلاء اهتمام خاص لكيفية مشاركة عملية حفظ السلام في التخطيط المتكامل مع السلطات المحلية والوطنية والسكان والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة برمتها لضمان الانتقال الناجح.

وبما أن الانتقال في جوهره فترة انتقال للسلطة إلى السلطات المحلية، فمن الأهمية بمكان أن يحدد البلد المضيف أولوياته الخاصة به، فضلا عن ملكية المكاسب وتعزيزها. ويعود السبب وراء الاستشهاد بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بوصفها نموذجا لعمليات الانتقال الناجحة إلى أن الجهات الفاعلة الإيفوارية المشاركة تولت زمام عملية السلام بطريقة فعالة ووضعت خططا انتقالية توافقية ملائمة لاحتياجاتها. وتوفر عمليات الانتقال التي حدثت مؤخرا في ليبيريا في عام ٢٠١٨ وفي دارفور في عام ٢٠٢٠ دروسا يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحسين عمليات الانتقال على الرغم من تباين الخصائص في جميع الحالات.

ولأجل الحصول على التزام السكان المحليين ودعمهم يجب إشراكهم في جميع مراحل عملية السلام. ويجب السماح للشعب بالتعبير عن شواغله وآرائه واحتياجاته. ولتحقيق هذه الغاية من الضروري أن تطور الأمم المتحدة اتصالات فعالة مع جميع الجهات الفاعلة المحلية والسكان المحليين بكل تنوعهم.

ويجب وضع خطة لاستراتيجية للخروج بالتنسيق مع الاستراتيجيات الوطنية التي يفترض أن تدعمها، مما يعني تنسيقا مكثفا مع جميع الجهات الفاعلة - البلد المضيف ومنظومة الأمم المتحدة ومجموعة الجهات الفاعلة المعنية في البلد المضيف - في تنوع أنشطتها. علاوة على ذلك، ونظرا للتأثير والدور الذي يؤديه المجتمع المدني، خاصة الشباب والنساء في جميع منظماتهم الاجتماعية ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب على المجلس إن أراد فعلا تحقيق النجاح المنشود في بناء السلام، أن يكفل التطبيق الصارم لجميع القرارات ذات الصلة التي تضمن مشاركة فئات المجتمع المدني بصورة كاملة في تخطيط وتنفيذ جميع الاستراتيجيات.

مع الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية التي وضعتها البلدان نفسها وقررتها بصورة مستقلة. ومن الضروري أيضاً التكيف في الوقت المناسب مع الحالة المتغيرة في الميدان في تلك البلدان.

نظمت الأمم المتحدة، في السنوات الثلاثين الماضية، ونشرت عدة بعثات في هايتي وقامت باستثمار كبير فيها. ومع ذلك، لا تزال هناك مشاكل كثيرة تتعلق بإدارة الدولة في ذلك البلد، وهو أمر مخيب للأمل. والنموذج الحالي لهايتي لا يمكن تحمله. وينبغي لحكومة هايتي أن تضطلع بمسؤولياتها وأن تتصدى لها بصورة مستقلة.

لقد دعمت الصين بنشاط لسنوات عديدة إعادة بناء وتنمية البلدان في مرحلة ما بعد النزاع، ولا سيما البلدان النامية، وقدمت الدعم في مجالات التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة والبنى التحتية، مع التركيز في الوقت نفسه على مساعدتها في تحسين قدرتها الإنمائية المستقلة وتحقيق مستوى أكبر من الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي. وقد قدم صندوق السلام والتنمية التابع للصين والأمم المتحدة دعماً نشطاً للبلدان المعنية في تنفيذ مشاريع تعاونية، ومكافحة الإرهاب، وحفظ السلام، والوساطة في المساعي الحميدة، والتنمية المستدامة.

وتقف الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة مساهمتها الإيجابية في مساعدة البلدان الخارجة من النزاع على تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في تقديم الشكر للأمين العام والرئيسة جونسون - سيرليف والسيدة صفاء العاقب آدم على إحاطاتهم.

إن الهدف من كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو إنهاؤها وإزالة الحاجة إليها ولكن السلام، كما أظهرت التجربة السابقة، يتطلب نهجاً متعدد الأبعاد اعتمده عدة بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. بيد أن الكيفية التي تمكن بها الأبعاد المتعددة السلام مختلفة وتتطلب، على هذا النحو، إيلاء اهتمام خاص للوقت الذي تنهى فيه البعثات أو يتم نقلها من شكل لآخر وما إذا كان

ديفوار وليبريا قصص نجاح للأمم المتحدة. وينبغي أن نستفيد من هذه التجارب الإيجابية وأن نعزز تطبيقها بشكل استباقي في سياقات جديدة.

ويجب أن نركز على دعم البلدان المعنية في عملية بناء الدولة على سبيل الأولوية القصوى. وترى البلدان الخارجة من النزاع أن بنيتها التحتية مدمرة. إن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام عنصر أساسي لإعادة الإعمار الوطني التي تقع أساساً على عاتق البلدان المعنية. بيد أن البلدان الخارجة من النزاع لن يتسنى لها تحقيق التنمية المستقلة خلال المرحلة الانتقالية بسبب ضعفها وهشاشتها. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يتحملا مسؤولية تقديم الدعم الهادف إلى هذه البلدان لبناء وتحسين قدراتها الإنمائية الذاتية. وينبغي التأكيد على أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعتمد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة.

وينبغي إعطاء الأولوية للقطاعات الرئيسية في الاستراتيجية الانتقالية لعمليات حفظ السلام مثل البنية التحتية والزراعة والاستفادة من الموارد وإمكانية الحصول على التعليم والقضاء على الفقر، بين جملة أمور، لأن جميع هذه عناصر هامة لتحقيق السلام والاستقرار في البلد على المدى الطويل. إن ما حدث مؤخراً في أفغانستان دليل على أن "الانتقال الديمقراطي" المفروض من الخارج سينتهي إلى الفشل حتماً. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يحددا الدروس المستفادة وأن يواصلوا تقديم الدعم الفعال والقوي للبلدان الخارجة من النزاع، مثل أفغانستان، في جهودها لإعادة الإعمار.

ويجب علينا مواصلة وضع استراتيجيات انتقالية تتناسب مع الظروف المحلية. وتشمل عمليات الانتقال في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في جملة أمور إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الأمن. وتتعلق كل هذه الأهداف بالسيادة الوطنية ولا يمكن فصلها عن الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية المحددة للبلد المعني.

وينبغي عند وضع الخطة الانتقالية لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام أن نراعي تماماً تطلعات البلد واحترامها لضمان التقارب والتكامل

المضيف أو المجتمعات المحلية أو شركاء المجتمع المدني. ومع تغيير بعثات الأمم المتحدة لموقفها، ينبغي ألا تؤدي النتيجة إلى التقليل من سلامة الناس واستقرار السلام، بل إلى مزيد من التمكين والقدرة على الصمود على الصعيد المحلي.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
ننضم إلى الآخرين في تقديم الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أننا ممتنون للإحاطات التي قدمها الأمين العام والرئيسة السابقة لليبريا، السيدة إيلين جونسون - سيرليف، ورئيسة جمعية تنمية المجتمع في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بأيرلندا لتقديمها مشروع قرار بشأن هذه المسألة، شاركنا في تقديمه باقتناع تام، ونحن على ثقة بأنه سيوفر مزيداً من الوضوح للعمليات الانتقالية لبعثات حفظ السلام.

إن عمليات حفظ السلام عناصر رئيسية في هيكل بناء السلام. وقد بين استعراضا ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ بشأن هذا الموضوع بوضوح شديد أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية من دون سلام ولا سلام من دون تنمية، وأن التركيز على الأسباب الهيكلية للنزاعات أمر حاسم لمنعها وحلها. كما أن الطبيعة المتطورة للنزاعات تعني أن تركيز مجلس الأمن يجب أن يتجه نحو تصميم عمليات انتقال فعالة ومرنة. وكما رأينا، يمكن أن تحدد العمليات الانتقالية الطريق نحو الاستقرار أو الانتكاس إلى العنف.

وفي هذا السياق، أود أن أثير عدة نقاط تتعلق بتقييم العملية الانتقالية أو تخفيض ولاية عمليات حفظ السلام:

تتعلق الأولى بتحديد متى تنتهي ولاية البعثة أو تعديلها بشكل جوهري. يجب ألا يخضع قرار سحب البعثة لاعتبارات لا ترتبط بالواقع في الميدان. كما يجب تجنب المواعيد النهائية المصطنعة التي تحدد نهاية البعثة. فتجربة هايتي، على سبيل المثال، تجرنا على أن نسأل أنفسنا عما إذا كان قرار الانتقال إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي قد اتخذ في الوقت المناسب.

ذلك ممكناً. وهذا يجعل من عمليات الانتقال السليمة عمليات متعددة السنوات تتطلب مشاركة سياسية وأمنية وبرنامجية مستدامة، تجمع منظومة الأمم المتحدة بأكملها في شكل مختلف ودعم الأمم المتحدة للبلد المضيف.

ويتعين أن يأخذ التخطيط للعمليات الانتقالية في الحسبان التحديات الواسعة النطاق، بما في ذلك المخاطر التي تهدد الاستقرار والحوكمة وسيادة القانون، فضلاً عن السياق السياسي والإنساني وسباق حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن التنسيق الواسع النطاق مع مختلف أصحاب المصلحة - بمن فيهم النساء والشباب ومن يقومون بحماية وتعزيز حقوق الإنسان - أمر حاسم لضمان نجاح محور بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وتتطلب عمليات انتقال البعثات المتكاملة نقل مهام متعددة إلى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشركاء الدوليون والحكومات المضيفة ومنظمات المجتمع المدني، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستمرارية. ففي الماضي، حدثت عمليات الخفض التدريجي في بعض الأحيان وسط تسويات سياسية غير مكتملة، وتهديدات مستمرة للمدنيين، وتفاوتات اجتماعية واقتصادية كبيرة.

ولذلك، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للعمليات الانتقالية، وينبغي تقديم تقارير دورية عن حالة العمليات الانتقالية الجارية. كما أظهرت التجربة السابقة كيف تستفيد التغييرات في أثر البعثة من أن يرافقها اهتمام كاف بالآثار البيئية والإيكولوجية المقابلة. ويجب الحرص على ضمان مراعاة الآثار الأمنية المتصلة بالبيئة والمناخ في تقييمات عمليات الانتقال.

إن حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان أمران أساسيان في الاستراتيجية السياسية للأمم المتحدة والحوار مع سلطات الدولة المضيفة، ولا يزالان بأهمية تحويل الهدف الاستراتيجي للأمم المتحدة نحو بناء السلام، مع تحمل سلطات الدولة المضيفة مسؤولية أكبر.

وأخيراً، فإن المطلب الرئيسي في جميع العمليات الانتقالية هو أهمية تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، سواء من جانب البلد

أخيراً، أود أن أذكر أن توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لها ميزة كبيرة تتمثل في شمول آراء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة من أجل ضمان توافق مقترحاتها مع التجارب في الميدان والبناء على الدروس المستفادة.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر لمعالي الأمين العام، وفخامة السيدة إلين جونسون - سيرليف، والسيدة صفاء العاقب آدم على إحاطاتهم المتبصرة. وأرحب أيضاً بحضور معالي السيدة ميناكاشي ليكي، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

اسمحوا لي أيضاً أن أشيد بكم، سيدتي، لعقدكم هذه المناقشة وقيادتكم هذا الصباح لإحياء ذكرى جميع حفظة السلام الذين قدموا تضحيات كبرى في سبيل حفظ السلام. ونحیی ذكری هؤلاء الرجال والنساء البواسل، ونشيد بكل حفظة سلام، سواء أكانوا يرتدون الزي الرسمي أو مدنيين، وسواء أكانوا في الخدمة أم متقاعدین.

يعالج حفظ السلام اليوم، إلى حد كبير النزاعات المعقدة والمطولة داخل الدول، التي غالباً ما تتطوي على حالات من الجماعات الإرهابية أو المتمردة النشطة التي تستهدف عمداً وبشكل عشوائي المدنيين والأعيان المدنية. ولكي يتمكن حفظة السلام من الوفاء بولايتهم المتمثلة في حماية السلام والمدنيين من هذا الاستهداف، يجب أن يكونوا هم أنفسهم في مأمن من الاستهداف.

وفي هذا الصدد، أؤكد من جديد دعم كينيا للجهود الابتكارية للأمين العام التي يبذلها في العمل من أجل حفظ السلام ومبادراته في ذلك المجال. نحن نؤيد بصفة خاصة العناصر الرئيسية لتلك المبادرات، بما في ذلك تعزيز حماية المدنيين، وتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام، وإعلاء شأن برنامج المرأة والسلام والأمن، والنهوض بالحلول السياسية.

تفخر كينيا بنشر حفظة سلام مدربين على البيئات الراهنة. ومن الجدير بالذكر هنا أن مركزنا الدولي للتدريب في مجال دعم السلام

وتتطوي الثانية على مراعاة القدرات القائمة لضمان حماية المدنيين. وكما رأينا في حالة السودان، فإن إغلاق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور واجه تحديات في ذلك الصدد، وينبغي الندم على بعض عواقبه. ولذلك بات من الضروري أن تؤخذ القدرات الفعلية للجهات الفاعلة الوطنية على أرض الواقع في الاعتبار من أجل ضمان حماية المدنيين والعمل معهم على وضع خطط حماية فعالة.

أما الشاغل الثالث فيتعلق بالتركيز على الجوانب المدنية لأي عملية انتقالية، من تخطيط القدرات المدنية، ولا سيما فيما يتعلق بالقدرات القائمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، إلى المساواة بين الجنسين، وسيادة القانون، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وإصلاح قطاع الأمن، والإدارة السليمة للأسلحة والذخيرة، والحد من العنف المجتمعي، والمصالحة، وتعزيز النظم الانتخابية، من بين أمور أخرى.

أما النقطة الرابعة فتتعلق بالحاجة إلى إشراك المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. فهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان استراتيجيات شاملة لبناء السلام تسمح باستعادة النسيج الاجتماعي والاستجابة لمصالح مجتمعات وحكومات البلدان التي تجري مساعدتها. وفي ذلك الصدد، نرحب بأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان تأسست منذ إنشائها كبعثة متكاملة.

خامساً، توجد حاجة إلى تعزيز التعاون مع لجنة بناء السلام من خلال نهج المسؤولية المشتركة. فلدى اللجنة قدرة كبيرة عندما يتعلق الأمر بعقد اجتماعات لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في سياقات عمليات الانتقال وإقامة شراكات استراتيجية مع المنظمات الإقليمية. وهذا من شأنه أيضاً يمكّن من إبقاء النزاعات قيد الاستعراض بدون خضوع مجلس الأمن لضغوط، كما هو الحال في غينيا - بيساو أو بوروندي.

كما تردد مراراً، فإنه لا غنى عن المشاركة النشطة للنساء والشباب والأقليات كأطراف فاعلة حيوية في العمليات الرامية إلى منع اندلاع أعمال عنف جديدة وتعزيز الاستقرار السياسي.

ربط عمليات الانتقال التي تقوم بها بعثات الأمم المتحدة بمخططات تشجيع الاستثمار التي تسعى بهمة إلى إزالة المخاطر من الاستثمار وتدفعه إلى الامتثال للأطر البيئية والاجتماعية والإدارة الحكومية للحفاظ على مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس. وهنا يأتي دور صندوق بناء السلام الذي أشار إليه الأمين العام في وقت سابق.

رابعا، ينبغي لمجلس الأمن أن يستمد المزيد من المشورة من لجنة بناء السلام للمساعدة في ضمان تجسيد المنظور الأطول أجلا اللازم للحفاظ على السلام في تشكيل عمليات السلام واستعراضها وإعادة تشكيلها.

خامسا، ينبغي للأمم المتحدة، قدر الإمكان، أن تشرك البلد المضيف في التفاوض بشأن ولايات حفظ السلام وصوغها، بما في ذلك الجوانب الانتقالية، لتعزيز الملكية والمسؤولية الوطنيتين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء مشاورات مكثفة مع الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية، وكذلك مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين.

أخيرا، وكجزء من كفالة السلام المستدام في سياق ما بعد مرحلة حفظ السلام، ينبغي بذل الجهود من أجل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وإعادة إدماجهم أثناء ولايات البعثات وبعدها حسبما تقتضيه الحالة المحددة.

(الرئيسة) (تكلت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة أيرلندا.

أود أن أبدأ ببياني بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته والمتبصرة. إن حضور الأمين العام إلى المجلس في وقت سابق اليوم تعبير واضح عن دعمه الثابت لآلاف حفظة السلام الذين يعملون على بناء السلام واستدامته في جميع أنحاء العالم. وأود أيضا أن أشكر الرئيسة السابقة جونسون - سيرليف. إن رحلة ليبريا من النزاع إلى السلام دليل على قيادتها وعلى الأثر التحولي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتقخر القوات الأيرلندية بالخدمة في بلدها كجزء من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. أخيرا، أود أن أشكر صفاء آدم على

مرفق إقليمي متميز يقدم التدريب المتطور في جميع جوانب عمليات دعم السلام في الحالات الأمنية المعقدة. نحن ملتزمون بتنمية الجيل المقبل من حفظة السلام ابتداء من التعامل مع الأجهزة المتفجرة المرتجلة إلى بناء علاقات فعّالة مع المجتمعات المحلية.

بيد أنه حتى في الوقت الذي ندعو فيه إلى حفظ السلام بفعالية، ننجذب إلى موضوع اليوم بشأن كيفية التعامل على نحو أفضل مع المرحلة الانتقالية للبعثات عند خروجها من مسرح العمليات. ولدينا اقتناع راسخ بأن استراتيجية الخروج التي حددت كجزء من التخطيط الأصلي للبعثة ينبغي أن تشمل عمليات انتقالية فعالة. ونلاحظ أن الظروف في الميدان تتطور، خاصة وأن وجود البعثات يستغرق وقتا أطول مما كان مقررا له في الأصل. وكلما طالت مدة البعثة، كلما أثرت على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لذلك، يجب أن تأخذ أي عملية فك ارتباط ذلك في الحسبان لمنع حدوث أزمات جديدة على الصعيدين المحلي والوطني.

أود أن أشدد على بعض النقاط التي نعتقد أنه ينبغي النظر فيها أثناء صياغة العمليات الانتقالية واستراتيجيات الخروج في مجال حفظ السلام.

أولا، يجب الأخذ في الحسبان دائما أن حفظ السلام ليس بديلا عن حل النزاعات. ويجب أن يتم ذلك إلى جانب عملية سياسية جيدة الموارد وتحظى بأولويات عالية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ثانيا، تحدث بعثات حفظ السلام أثرا اقتصاديا من سلاسل التوريد التي تتطلبها. ومع مرور الوقت، تصبح محركات للعمالة والإنتاج ويمكن أن يكون لها آثار بالنسبة للنهوض بالاقتصادات المحلية. ويمكن أن يكون لرحيلها أثر غير مقصود من حيث انخفاض العمالة، مما قد يضر بالسلام والأمن. ولذلك ينبغي التخطيط لعمليات الانتقال وتنسيقها بالتعاون مع هيئات التنمية الاقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية.

ثالثا، عمليات حفظ السلام بحكم تعريفها تؤدي مهامها في بيئات هشة يعتبرها المستثمرون محفوفة بالمخاطر السياسية. ولذلك ينبغي

وسوف يقدم خريطة طريق وإطارا لكيفية تعاملنا مع هذا المنعطف الحرج والحساس في تاريخ بلد ما وإدارته.

وعندما يحين الوقت لكي يغادر حفظة السلام التابعين لنا، من الضروري أن تكون منظومة الأمم المتحدة على استعداد لتكثيف الجهود والتدخل. ولتحقيق هذه الغاية من المهم أن تكون لدى المجلس رؤية مشتركة في هذا الصدد. وبالنسبة لأيرلندا فإننا نفهم الانتقال على أنه عملية استراتيجية تهدف للبناء صوب إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في الميدان. ونرى أنها عملية تدريجية لتمكين ودعم جهود بناء السلام الطويلة الأجل.

وغني عن القول إننا لسنا ساذجين لأن هذه العملية لن تكون خطية دائما. لقد استمعنا اليوم من خلال مقدمي الإحاطات عن التحديات الهائلة التي يمكن أن تنشأ نتيجة لتغيير الظروف في الميدان. بيد أن بوسعنا أن نكفل - عن طريق التخطيط المبكر والشامل الذي يتضمن نهجا شاملا للأمم المتحدة وتشكل الملكية الوطنية محورا له - عدم تقويض أسس السلام التي أرسيتها عملية حفظ السلام بل البناء عليها. عليه، فإن مناقشاتنا اليوم ليست مجرد مسائل تقنية بل إنها أبعد ما تكون عن التجريد بالنسبة لآلاف الأشخاص الضعفاء. ويعول هؤلاء الناس على المجلس والأمم المتحدة للعمل مع حكوماتهم بما يكفل سلامتهم وحمايتهم من الأذى. وعندما كان الأمين العام هنا في هذه القاعة، سلط الضوء على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لحماية المدنيين أثناء إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة.

ونعلم أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها المدنيين. وأن لمجلس الأمن أيضا دورا رئيسيا يؤديه في هذا الصدد. وتقع على عاتقه مسؤولية تشجيع ودعم حكومات الدول في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية تلبي احتياجات الحماية لجميع الفئات السكانية. ويعني ذلك المشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني.

لقد أثبتت مناقشة اليوم أن السلام ليس مجرد لحظة وليس مجرد توقيع اتفاق، كما أنه لا يعني مجرد مغادرة إحدى بعثات السلام التابعة

شهادتها القوية. إن صوتها وتجربتها وتوصياتها هي ما يحتاج هذا المجلس إلى سماعه.

ومن الجدير بالذكر أن النساء والرجال الأيرلنديين قد عملوا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم لأكثر من ستة عقود. وودع جميع سكان الجزيرة ذوي الخوذ الزرق عند نشرهم بينما وصلوا عدّ الأيام لعودتهم سالمين. ولكن البعض منهم لم يتمكن من العودة إلى الوطن أبدا. واليوم نذكر ونحيي كل أولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل قضية السلام.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في أفضل حالاتها، تعدّ نموذجا مميّزا لتعددية الأطراف والتضامن الدولي. ويواصل هؤلاء الرجال والنساء الشجعان العمل ليلا ونهارا في بعض أكثر السياقات هشاشة في جميع أنحاء العالم. ويعملون للحفاظ على سلامة المحتاجين إلى الحماية وحل النزاعات وتهيئة الظروف لتوطيد السلام. وأدرك بصفتي امرأة أيرلندية من خبرتي العملية في جزيرتنا أن السلام الذي تحقق بشق الأنفس ربما يكون هشا وأن هناك حاجة إلى الالتزام المستدام لأجل توطيده.

وواقع الأمر أنّ إنهاء النزاع العنيف يتيح فرصة لتحقيق السلام المستدام، ولكنه لا يكفل ذلك دائما. وعندما تتاح تلك الفرصة فإن علينا نحن المجتمعين حول هذه الطاولة أن نكون على أهبة الاستعداد لاغتنامها.

إن من شأن حفظ السلام أن يمهّد الطريق صوب مستقبل سلمي. ومن شأن الانتقال المستدام إلى بناء السلام أن يكفل عدم تباطؤنا على طول الطريق. نعم، إن أمامنا تحديات معقدة ومتراصة بيد أنها ليست مستعصية على الحل. ولهذا السبب أعطت أيرلندا الأولوية لهذه المسألة ليس اليوم فحسب بل طوال مدة عضويتنا في المجلس.

وإن مشروع القرار الذي سيصوت عليه غدا والذي شارك الكثير من الأعضاء الموجودين حول هذه الطاولة في تقديمه، يبعث برسالة واضحة وموحدة. وهو أول مشروع قرار مستقل بشأن عمليات الانتقال.

أود أن أشكر مرة أخرى جميع المشاركين الذين انضموا إلينا في مناقشاتنا اليوم، بما في ذلك اعترافهم برئيسة أيرلندا السابقة، ماري روبنسون، التي حضرت المناقشة الهامة التي جرت اليوم.

وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء التالية التي قدمت حتى الآن بيانات خطية بشأن موضوع مناقشة اليوم: الأردن، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بولندا، جمهورية كوريا، سويسرا، فيجي، كولومبيا، مالطة، ماليزيا، واليابان. ونتطلع إلى تلقي المزيد من البيانات الخطية. وسوف تكون البيانات التي سنتلقاها بنهاية اليوم جزءا من تجميع البيانات التي أدلي بها خلال هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

للأمم المتحدة، بل إنه عملية والتزام يستغرق وقتا وتخطيطا ويتطلب التسامح والأمل دائما. ويجب على المجلس أن يمارس سلطته الفريدة في تنظيم وتجهيز وهيكله بعثات الأمم المتحدة التي أعيد تشكيلها على نحو يتيح أفضل الفرص الممكنة لنجاح عملية السلام. ونحن مدينون بذلك لأفرادنا من حفظة السلام ولأولئك الذين أوفدوا لحمايتهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.